المجلة العلمية التجارة والتمويل
https://caf.journals.ekb.eg

الاقتصاد التشاركي والتنمية الاقتصادية في مصر الواقع والتحديات

حماده محمد عبدالله قاسم

مدرس بقسم الاقتصاد كلية التجارة، جامعة جنوب الوادي بقنا، مصر.

تاريخ النشر الالكتروني: يونيو 2025

للتأصيل المرجعي: قاسم، حماده محمد عبدالله. الاقتصاد التشاركي والتنمية الاقتصادية في مصر: الواقع والتحديات(2025)، **المجلة العلمية التجارة والتمويل**، المجلد 45 (2)، 568-610.

المعرف الرقمي: **caf.2025.43346310.21608/**

للتواصل مع المؤلف: **kassemhamada113@gmail.com**

الاقتصاد التشاركي والتنمية الاقتصادية في مصر الواقع والتحديات

حماده محمد عبدالله قاسم

قسم الاقتصاد كلية التجارة، جامعة جنوب الوادي بقنا، مصر.

تاريخ المقالة
تم استلامه في 1 إبريل 2025 ، وتم قبوله في 30 إبريل 2025، وهو متاح على الإنترنت يونيو 2025

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى إلقاء الضوء على موضوع الاقتصاد التشاركي في مصر خلال الفترة (2008–2024)، وذلك باستخدام المنهجين التحليلي والاستقرائي. وسيتم تناول هذا الموضوع بالتركيز على ماهية الاقتصاد التشاركي والتعرف على مزاياه وعيوبه، دوره في عملية التنمية. كذلك التعرف على حجم الاقتصاد التشاركي عالمياً وعربياً ومحلياً. أيضاً الوقوف على مدي مساهمته في تنمية الاقتصاد المصري ومواجهته لبعض المشكلات بالمجتمع المصري عبر معرفة نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التي تؤثر عليه، آليات تعزيز هذه المساهمة لدعم ايجابياته ومواجهة سلبياته، بما يدعم دفع عجلة التنمية المستدامة بمصر على المدي الطويل.

وفي هذا السياق، تبين أن الاقتصاد التشاركي ظهر نتيجة لتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كنموذج اقتصادي جديد على خلاف النماذج التقليدية. ولقد انتشر الاقتصاد التشاركي كظاهرة عالمية في كثير من الدول ومنها مصر، حيث استحوذ على عديد من الأسواق بقطاعات مختلفة مثل النقل والإقامة والخدمات والعمل الحر. ويزعم مؤيدو الاقتصاد التشاركي أنه يتمتع بإيجابيات تجعله مناسبًا لمتطلبات الوقت الراهن، مما يجعله أكثر استدامة من الأنماط الاقتصادية التقليدية الأخرى، بينما يرى معارضوه أنه يجلب عديد من السلبيات. وتشير بعض التقديرات إلى أن قيمة الاقتصاد التشاركي تزايدت بالعالم من 15 مليار دولار عام 2013 لتبلغ نحو 150 مليار دولار عام 2023. وتتواجد أكبر نسبة من نماذج أعمال الاقتصاد التشاركي وأكبرها حجماً وقيمةً في كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية والصين. كذلك انتشرت بعديد من الدول العربية، خاصة دول مجلس التعاون الخليجي (الإمارات والسعودية وقطر وسلطنة عمان والكويت والبحرين). ولقد برز الاقتصاد التشاركي في مصر خلال العشر سنوات الأخيرة، حيث ينمو بنسبة تتراوح بين (15–20%) سنويًا. فقد تم تطوير نحو 500 منصة لأنشطة اقتصادية تشاركية منذ عام 2015 وعلى مدار خمس سنوات، حيث يرتبط 50% منها بالنقل, 39% بخدمات الترفيه السياحي, 11% بالإقامة والسكن. أيضاً تبين أنه على الرغم من مواطن ضعف الاقتصاد التشاركي والتهديدات التي يواجهها بمصر، إلا أنه يمكنه أن يساهم في تنمية الاقتصاد المصري بعدة جوانب مثل: محاربة البطالة، الحد من تلوث البيئة، تخفيض حجم الاستهلاك الإجمالي، تحقيق المرونة الاقتصادية، دعم قطاع السياحة. لذلك، من

المتوقع زيادة نمو نماذج الاقتصاد التشاركي ومساهمتها في تنمية الاقتصاد المصري بالمستقبل بسبب مواطن قوة الاقتصاد التشاركي والفرص التي يتمتع بها، بالإضافة لتبني الحكومة المصرية لاستراتيجيات التحول الرقمي ودمج القطاع غير الرسمي، مما سيجعل مصر تتمتع ببيئة أعمال مواتية بشكل كبير نسبياً لهذه الأنشطة خاصة المرتبطة بقطاع السياحة.

الكلمات المفتاحية

الاقتصاد التشاركي؛ نماذج الاقتصاد التشاركي؛ التنمية الاقتصادية؛ الاقتصاد التشاركي في مصر؛ تعزيز الاقتصاد التشاركي في مصر.

1. الإطار العام للبحث

1.1. مقدمة

لقد تطورت النظم الاقتصادية عبر الزمن[1]، وتمخض عنها النظم الرأسمالية والاشتراكية والمختلطة. وفي الآونة الأخيرة، مع تزايد التحديات التي يواجهها العالم وعدم مقدرة هذه النظم على تقديم حلولاً جذرية لمشكلات مثل تغير المناخ وندرة الموارد والنمو السكاني المطرد والأزمات الصحية، مما جعل مستقبل الاقتصادات غير مستقر. وفي ظل توجهات عالمية لاعتماد مفاهيم الاستدامة (الحفاظ على الموارد والبيئة)، ظهرت نماذج اقتصادية جديدة لمواجهة تلك التحديات ومتوافقة مع تلك التوجهات[2].

ومن هذا المنطلق، قد يمثل الاقتصاد التشاركيSharing Economy – الذي يتسم بنهجه الانتاجي والاستهلاكي غير المفرط– نواة نظام اقتصادي جديد مكمل ينمو ويتطور عبر الزمن، مما يتيح فرص أكبر لجهات مختلفة (أفراد، شركات، منظمات غير ربحية) لاستثمار مواردها (البشرية والمادية) بعديد من المجالات والخدمات الأساسية. لذا، اتجهت كثير من الدول لدعم هذا النموذج الاقتصادي، حيث تمكن من تقديم حلولاً واقعية لبعض المشكلات مثل: مواجهة قصور الأنظمة التقليدية في علاجها للندرة النسبية للموارد (استنزافها أو إهدارها)، توفير فرص عمل، تخفيض حجم الاستهلاك، تخفيض انبعاثات التلوث (أكثر كفاءة)، ممارسة الأنشطة الاقتصادية في ظل الأزمات الصحية (الأمراض الجديدة وتطور سلالات الأوبئة) التي انتشرت مؤخراً.

وفي هذا السياق، انتشر نموذج الاقتصاد التشاركي في كثير من دول العالم ومنها مصر. وهناك عديد من نماذج الاقتصاد التشاركي في مصر مثل خدمات النقل والإقامة والعمل الحر عبر الانترنت، مما يعني توفير مزيد من الفرص الاقتصادية في مصر، بالإضافة إلى حرص الحكومة المصرية على تبنيها للحلول المبتكرة لعلاج المشكلات الاقتصادية. ويدل ذلك، على امكانية مساهمة الاقتصاد التشاركي، كنموذج قائم على التكنولوجيا والابتكار في تنمية الاقتصاد المصري في المستقبل.

2.1. أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من أن مصطلح الاقتصاد التشاركي مازال حديث نسبياً، مما يوضح أهمية البحث من الناحية النظرية كمساهمة جديدة في مجموعة الأدبيات المتنامية حول هذا الموضوع. كذلك تظهر أهميته من الناحية التطبيقية، في سعي مصر كغيرها من الدول لمواكبتها للتطور التكنولوجي وإيجاد حلولاً لبعض المشكلات السائدة في النظم الاقتصادية الحالية مثل البطالة وزيادة حجم الاستهلاك وتلوث البيئة، مما يستدعي البحث في توضيح دور الاقتصاد التشاركي في حل مثل هذه المشكلات بالاقتصاد المصري، خاصة في ظل مساهمة الاقتصاد التشاركي بشكل ملموس بتنمية عدة دول مثل شرق آسيا. بالإضافة لنمو الاقتصاد التشاركي في مصر بمعدلات ملحوظة بعدة قطاعات مؤخراً، وهو ما قد ينتج عنه عديد من الآثار التنموية في الوقت الحاضر والمستقبل.

3.1. مراجعة الدراسات السابقة

تعددت الدراسات التي تناولت الاقتصاد التشاركي في مصر، خاصة خلال الفترة (2017-2024)، ومن أبرز هذه الدراسات، ما يلي:

دراسة (حزة دعاء سمير محمد، 2017)، بعنوان " الاقتصاد التشاركي وأثره على السياحة في مصر ". هدفت هذه الدراسة لوصف الاقتصاد التشاركي كاتجاه جديد في قطاع الأعمال السياحي. وتوضيح كيف سيعيد الاقتصاد التشاركي تحديد دور السائحين والسكان المحليين مقارنة باقتصاد السوق التقليدية في مجال السياحة سواء فيما يتعلق بخدمات النقل وتنظيم الرحلات أو الإقامة والضيافة. كذلك تأثيراته على الحركة السياحية الوافدة إلى مصر. ولقد خلصت الدراسة إلى أنه لم يتم اتخاذ الإجراءات التنظيمية لمواكبة ذلك الاتجاه الاقتصادي المتنامي، ومازالت تأثيراته غير واضحة على قطاع السياحة في مصر حتى الآن.

دراسة (عقل يونس حسن، حارس طه محمد، 2020)، بعنوان " إطار مقترح لفرض الضريبة على المنصات الرقمية: دراسة تطبيقية على منصات النقل التشاركي ". تهدف هذه الدراسة لتقديم إطار مقترح لفرض الضريبة على المنصات الرقمية في مصر، مع تطبيق هذا الإطار على منصات خدمات النقل البري للركاب باستخدام التطبيقات التكنولوجية. ولقد توصلت الدراسة لتقديم إطار مقترح لتطبيق الضريبة على المنصات الرقمية في مصر يعتمد على التجارب الرائدة والمبادئ التوجيهية الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في فرض ضريبة الخدمات الرقمية على أن تكون ضريبة مستحدثة لا تصنف كضريبة دخل ولا ضريبة قيمة مضافة، وأن تكون بنسبة ثابتة ٣% من الإيرادات السنوية للمنصات الرقمية التي تعزى للمستخدمين في مصر، وأن تكون هذه الضريبة مؤقتة، بمعنى إلغائها بمجرد تنفيذ حل ضريبي دولي من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

دراسة (عمار سلامة، 2020)، بعنوان " دراسة الاقتصاد التشاركي في مصر كمقصد للسياحة والضيافة ". تناولت هذه الدراسة اقتصاد المشاركة في مصر كمقصد للسياحة والضيافة، ومناقشة كيف يؤثر الاقتصاد التشاركي في اختيار السائح للمقصد السياحي، تكرار الزيارة، ومدة الإقامة، وكذلك الأنشطة التي يمارسها وأخيراً كيفية تطوير سكن نظير إلى نظير (P2PA) في مصر باعتباره أحد أدوات اقتصاد المشاركة في صناعة السياحة والضيافة على مستوى العالم. ولقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق اقتصاد المشاركة في المقصد السياحي المصري لا يزال بحاجة إلى مزيد من التطوير. وتوصلت الدراسة إلى أنه هناك تأثيراً للاقتصاد التشاركي على اختيار السائح للمقصد السياحي، تكرار الزيارة، ومدة الإقامة، وكذلك الأنشطة التي يمارسها. كما أن السكن من نظير إلى نظير هو سوق عالمي جديد، يجب بذل المزيد من الجهود من قبل مديري السياحة والضيافة المصريين لتحفيز إمكانات هذه السوق.

دراسة (كامل مصطفى كامل، 2021)، بعنوان " سوق النقل التشاركي الجماعي في القاهرة الكبرى: حالة أوبر باص: دراسة في الجغرافيا الاقتصادية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية GIS ". هدفت هذه الدراسة لتحليل سوق النقل التشاركي الجماعي في القاهرة الكبرى بالتطبيق على شركة أوبر باص؛ التي اختارت القاهرة كأول مدينة في العالم لتشهد خدمتها للنقل التشاركي الجماعي. كذلك رصدت الدراسة ملامح سوق النقل التشاركي الجماعي ومجال نفوذه، والعوامل المؤثرة فيه، وخصائص مستخدميه. كذلك تأثيراته على الحركة السياحية الوافدة إلى مصر. ولقد توصلت الدراسة لأهم مشكلات سوق النقل التشاركي الجماعي في القاهرة الكبرى من خلال تقييم المستخدمين والعاملين بالخدمة، وحددت مدى المنافسة بينه وبين باقي وسائل النقل بمنطقة الدراسة. وعرضت تصوراً بأنسب الحلول المقترحة لحل هذه المشكلات.

دراسة (حسين، ياسمين أحمد، 2021)، بعنوان " الاقتصاد التشاركي ومظاهر نموه في ظل التطور التكنولوجي ". حاولت الدراسة التعرف على مجموعة متنوعة من الأنشطة الاقتصادية الجديدة التي تحث على الاستغناء عن الطرق التقليدية، ويعد الاقتصاد التشاركي من ضمن هذه المفاهيم الاقتصادية. ولقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الاقتصاد التشاركي أحدث فارقا كبيرا مؤخراً، حيث بات منتشراً بين الناس محليا وعالميا من خلال المنصات القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كطريقة إبداعية لممارسة الاقتصاد التشاركي. وتوفر هذه المنصات الرقمية طريقة أسرع من خلال الأجهزة الرقمية، منخفضة التكلفة لمشاركة الموارد بهدف تعزيز استخدام الموارد المتاحة وغير المستخدمة.

دراسة (خطاب محمد جلال قنديل أحمد حلمي، 2022)، بعنوان " متطلبات تفعيل دور النقل التشاركي بالقطاع السياحي في مصر في ضوء التجارب الدولية". تهدف هذه الدراسة معرفة ما هي متطلبات تفعيل دور النقل التشاركي في تنمية القطاع السياحي في مصر في ضوء التجارب الدولية، خاصة وأن هناك علاقة شديدة الصلة بين خدمات النقل التشاركي والسياحة. ولقد توصلت الدراسة إلى أنه خدمات النقل التشاركي من أبرز نماذج

الاقتصاد التشاركي في مصر، كما تعد كل من شركة أوبر وكريم وحالاً وديدي وسوفيل ودرايفر مثالا لذلك. وتعد خدمات النقل بصفة عامة والنقل التشاركي بصفة خاصة من أهم الخدمات التي تؤثر على القطاع السياحي من جوانب مختلفة.

دراسة (خطاب محمد جلال قنديل أحمد حلمي، 2022)، بعنوان " تفعيل دور السياسات الضريبية والتنظيمية في تنمية الاقتصاد التشاركي بالقطاع السياحي المصري في ضوء التجارب الدولية ". تهدف هذه الدراسة لمعرفة ماهي متطلبات تفعيل دور السياسات الضريبية والتنظيمية في تنمية الاقتصاد التشاركي بالقطاع السياحي المصري. ولقد توصلت الدراسة إلى أن تطبيق اقتصاد المشاركة في المقصد السياحي المصري لا يزال بحاجة إلى مزيد من التطوير. وتوصلت الدراسة إلى أنه يعد القطاع السياحي أكثر القطاعات الاقتصادية تأثراً بالاقتصاد التشاركي، تقديم إطار مقترح للسياسات الضريبية والتنظيمية بالاقتصاد التشاركي في القطاع السياحي المصري استناداً لأهم التجارب الدولية.

دراسة (فايد، أيمن محمد عبد العاطي، 2022)، بعنوان " أثر الاقتصاد التشاركي في الفنادق المصرية ". حاولت الدراسة التعرف على تأثير الاقتصاد التشاركي في الفنادق المصرية؛ خاصة في قطاع الإقامة، معتمداً في ذلك على جمع البيانات الأولية من واقع الفنادق المصرية كدراسة ميدانية. ولقد خلصت هذه الدراسة إلى أن Airbnb كأحد أهم منصات الاقتصاد التشاركي في قطاع الإقامة لها عدة تأثيرات سلبية في الفنادق المصرية . ووفرت الدراسة عدة توصيات تساعد المنشآت الفندقية في مصر على مواجهة هذه الظاهرة للحد من تأثيراتها السلبية.

دراسة (علي أيمن مها محمد زكي، 2023)، بعنوان " التأمين في ظل الاقتصاد التشاركي وتكنولوجيا نظير – لنظير ". تهدف هذه الدراسة لبحث قضايا التأمين الناشئة عن الاقتصاد التشاركي، ومحاولة إيجاد حلول تأمينية لنماذج أعمال الاقتصاد التشاركي الفريدة من نوعها والمتغيرة باستمرار. ولقد توصلت الدراسة إلى أنه أدى صعود الاقتصاد التشاركي إلى خلق تحديات تأمينية جديدة. وعلى الرغم من ذلك، انتشار أعمال الاقتصاد التشاركي في مصر، إلا أنه لا توجد تغطيات تأمينية مخصصة لهذه الأعمال، كما لا يوجد تطبيق لتأمين.P2P لذلك، يجب على شركات التأمين وهيئات الأشراف والرقابة والدولة الانتباه للأخطار الناجمة عن أعمال الاقتصاد التشاركي، وتوفير ما يناسبها من تغطيات تأمينية.

دراسة (العتيبي نورة بنت عمر، 2023)، بعنوان " العمل في منصات النقل التشاركي: الفرص والتحديات: دراسة وصفية تحليلية من منظور العاملين في تطبيقات النقل والأجرة وتوصيل الطعام ". هدفت هذه الدراسة لتحليل العمل في منصات النقل التشاركي الفرص والتحديات من منظور العاملين في تطبيقات النقل والأجرة وتوصيل الطعام، توضيح مفهوم منصات العمل التشاركي، والعاملين به. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أنه يشهد

العمل في منصات النقل التشاركي معدلات نمو مرتفعة ويجتذب إليه الكثير من الشباب. كذلك أن العمل في هذه المنصات يتميز بأنه وسيلة للاستفادة من وقت الفراغ، ساعات العمل به مرنة، يوفر دخل مالي مناسب، وثم يوفر حل مؤقت للبطالة، وأخيرًا يعد خيار العمل المرن مناسبًا لمن لديهم مهن أخرى.

دراسة (صندوق النقد العربي، 2023)، بعنوان " دور الاقتصاد التشاركي في ضوء التطور التقني ". هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن طبيعة الاقتصاد التشاركي، الركائز الأساسية للاقتصاد التشاركي، أمثلة على الاقتصاد التشاركي، أهمية الاقتصاد التشاركي في عملية التنمية. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن الاقتصاد التشاركي يستهدف استخدام الموارد بكفاءة أكبر، يستند لمبدأ المشاركة وإعلاء مصلحة الجماعة على الفرد دون الإضرار بمصلحة الفرد. كذلك، يتمتع الاقتصاد التشاركي بمدي عالمي، يساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز التنمية المستدامة. وتعاني الدول النامية ومنها الدول العربية من نقص الوعي حول أهمية الاقتصاد التشاركي ودوره المستقبلي.

دراسة (محمد، هبه الله مصطفى، 2023)، بعنوان " دور الاقتصاد التشاركي في الحد من البطالة :دراسة ميدانية على بعض العاملين في تطبيقات النقل التشاركي في محافظة القاهرة ". هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن دور الاقتصاد التشاركي في الحد من البطالة من خلال استخدام تطبيقات النقل التشاركي .واعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، واتخذت مقياس ليكرت الثلاثي كأداة لجمع البيانات الكمية من عينة قوامها 200 فردًا من العاملين بتطبيقات النقل التشاركي بمحافظة القاهرة. وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن في مساهمة أن النقل التشاركي كأحد تطبيقات ونماذج الاقتصاد التشاركي يساهم في توفير فرص العمل المناسبة، استغلال الموارد (السيارة) ، دخلًا ثابتًا للعاملين بهذه التطبيقات بمتوسط حسابي 2.85، 2.76، 2.75 على التوالي. ووجود فرق دال إحصائيًا في مستوى مساهمة تطبيقات النقل التشاركي في الحد من البطالة يعزى لمتغيرات العمر، والدخل، حيث بلغت قيمة " كا^2 " المحسوبة للمتغيرات على التوالي63.017 ، 17.237 عند مستوى 0.01 .

التعليق على الدراسات السابقة

يلاحظ من عرض الدراسات والأبحاث السابقة حول الاقتصاد التشاركي، أنها تناولته من زوايا محدودة في الاقتصاد المصري، حيث تمحور أغلبها إن لم يكن كلها حول علاقته بقطاعي النقل والسياحة ودوره في توفير فرص العمل أو استخدامه كمصدر جديد لإيرادات الدولة عبر فرض الضرائب وشكل التأمين في ظل الاقتصاد التشاركي. وعلي الرغم من ذلك، لم تتناول هذه الدراسات الاقتصاد التشاركي كآلية لحل بعض المشكلات القومية مثل البطالة وزيادة حجم الاستهلاك الكلي وتلوث البيئة ودوره المتوقع كمساهم في العملية التنموية على مستوي الاقتصاد المصري ككل حتى الآن، مما يساعد على تقييم تأثيره المتوقع في التنمية وآفاقه المستقبلية.

4.1. مشكلة البحــث

لقد عجزت النظم الاقتصادية التقليدية عن معالجة بعض المشكلات الكلاسيكية والأزمات الحديثة مثل: الأزمة المالية العالمية التي أدت لإفلاس مؤسسات وفقد كثير من الناس لوظائفهم(بطالة)، مشكلة التغيرات المناخية (تلوث البيئة)، تفشي جائحة "كوفيد– 19" وتداعياتها كأزمة صحية (قيود السفر، تغير سلوك المستهلك، غلق المؤسسات.. وغيرها). وفي هذا السياق، تعاني مصر من بعض هذه المشكلات مثل:

- مشكلة البطالة، فوفقًا لإحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، بلغ معدل البطالة الإجمالي في مصر نحو 7.9 عام 2019 ليصل إلى6.6 عام 2024، حيث تراجع بانخفاض قدره 1.3% على مدار خمس سنوات، فهو يمثل تراجعاً طفيف نسبياً مقارنة بتزايد معدلات السكان المستمرة وحجم المشكلة في مصر، حيث تتسبب في كثير من الآثار السلبية اقتصاديا واجتماعياً. وذلك كما يوضحه الجدول التالي:

جدول 1: معدل البطالة الإجمالي في مصر خلال الفترة (2019–2024)

السنة	2019	2020	2021	2202	2023	2024
معدل البطالة الإجمالي (%)	7.9	7.9	7.4	7.2	7	6.6

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية المجمعة لبحث القوى العاملة:
https://www.capmas.gov.eg/Pages/IndicatorsPage.aspx?Ind_id=1117

- تفاقم مشكلة تلوث البيئة، حيث تعاني مصر من التلوث بصورة المختلفة مثل تلوث الهواء والتلوث الضوضائي نظراً لزيادة عدد السيارات المستخدمة على الطريق وما يترتب عليها من انبعاثات ضارة وازدحام مروري[3]. (The World Bank (WB), 2022)
- زيادة حجم الاستهلاك الإجمالي نظراً لزيادة تعداد السكان المضطردة وتغير النمط الاستهلاكي.

ومن هذا المنطلق، هناك حاجة ملحة لإيجاد واقع اقتصادي جديد، يساعد على حل مثل هذه المشكلات. ولقد عزز كل ذلك الدور الحيوي لعدة مفاهيم اقتصادية جديدة ومنها الاقتصاد التشاركي، كنموذج اقتصادي جديد لمواجهة هذه المشكلات. وقد ظهر عقب الأزمة المالية العالمية عام 2008 للحد من آثارها السلبية، ثم انتشر كنتيجة لتضافر عدة عوامل منها: زيادة الكثافة السكانية، تداعيات جائحة "كوفيد– 19", التقدم التكنولوجي وما أحدثه من تغيرات كبيرة في سوق العمل.

وبالتالي، هناك حاجة لتناول هذا النموذج الاقتصادي الجديد. لذلك تنطلق مشكلة البحث من الحاجة الملحة للإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

ما المقصود بالاقتصاد التشاركي ومدي مساهمته في حل بعض مشكلات الاقتصاد المصري؟

وينبثق من هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف نشأ الاقتصاد التشاركي ودوره في عملية التنمية؟
- ما هو واقع الاقتصاد التشاركي عالمياً وعربياً ومحلياً؟
- ما هي أهم التحديات التي يواجهها الاقتصاد التشاركي في مصر وكيفية تعزيز دوره لدعم تنمية الاقتصاد المصري؟

5.1. هدف البحث

يتمثل هدف البحث الرئيسي فيما يلي:

" إلقاء الضوء على الاقتصاد التشاركي في مصر خلال الفترة (2008-2024) "

وينبثق من هذا الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية، وهي:

- التعرف على ماهية الاقتصاد التشاركي.
- التعرف على واقع الاقتصاد التشاركي عالمياً وعربياً ومحلياً.
- التعرف على تحديات الاقتصاد التشاركي في مصر وكيفية تعزيز دوره لدعم تنمية الاقتصاد المصري.

6.1. فرضية البحث

يتمثل فرض البحث الرئيسي في الفرض التالي:

" يساهم الاقتصاد التشاركي في حل بعض المشكلات في الاقتصاد المصري "

7.1. منهج البحث

من أجل تحقيق هدف البحث وفرضيته، يعتمد البحث على مزيج من المنهج الاستقرائي والمنهج التحليلي الوصفي. ووفقاً لذلك، تم استخدام المنهج الاستقرائي وذلك فيما يتعلق بتناول مفهوم الاقتصاد التشاركي، للوصول لأهم التحديات التي تواجه نماذج الاقتصاد التشاركي في مصر. كما تم استخدام المنهج التحليلي الوصفي لدراسة واقع الاقتصاد التشاركي عالمياً وعربياً ومحلياً عبر عرض وتحليل بيانات عن أبرز مؤشراته.

8.1. حدود البحث المكانية والزمنية

الحدود المكانية: نماذج الاقتصاد التشاركي في مصر كإطار مكاني لدراسة هذا النمط الجديد للنظم الاقتصادية.
الحدود الزمنية: تناول البحث الاقتصاد التشاركي خلال الفترة (2008-2024)، حيث عام 2008 هو بداية ظهور مفهوم الاقتصاد التشاركي، ومن ثم متابعة تطوره حتى عام 2024.

9.1. تقسيم البحث

وتحقيقاً لأهداف البحث، ينقسم البحث إلى خمسة محاور بالإضافة إلى الهوامش والمراجع، حيث تم تقسيمها على النحو التالي:

1. الإطار العام للبحث.
2. ماهية الاقتصاد التشاركي ودوره في عملية التنمية.
3. حجم الاقتصاد التشاركي: عالمياً وعربياً ومحلياً.
4. دور الاقتصاد التشاركي في تنمية الاقتصاد المصري وتحدياته وآليات تعزيزه.
5. نتائج وتوصيات البحث.

2. ماهية الاقتصاد التشاركي ودوره في عملية التنمية

1.2. الاقتصاد التشاركي نشأته، تعريفه

1.1.2. نشأة الاقتصاد التشاركي

لقد ظهر نظام الاقتصاد التشاركي بصورة أساسية في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الأزمة المالية العالمية عام 2008 [4]، حيث تبلورت أهميته في مقدرته على علاج تداعيات الأزمة (خلق فرص عمل واستغلال الموارد المعطلة). وحالياً، في ظل عجز الأنظمة الاقتصادية التقليدية عن مواجهة النمو السكاني المتزايد واستنزاف الموارد وتلوث البيئة بصورة ملحوظة، تم تبني هذا النظام بواسطة عدد من الشركات والدول كمكون أساسي في سياساتها حول العالم. لذلك، بدأ ينتقل تدريجياً إلى باقي دول العالم ومنها الدول العربية. (Kozlenkova *et al.*, 2021)

فمنذ نشأته قبل أكثر من عقد من الزمان، ازدهر الاقتصاد التشاركي، حيث توسعت الشركات العاملة فيه عبر المنصات الرقمية بسرعة في جميع أنحاء العالم. ويتم ربط مالكي المنتجات والخدمات غير المستغلة بكفاءة بالمستخدمين الذين يسعون للوصول إليها عبر منصات الاقتصاد التشاركي الرقمية، التي تقدم عديد من المنتجات (سلع وخدمات) بعدة قطاعات اقتصادية مثل التمويل (شراء السلع والخدمات) والتوظيف والإقامة والنقل (استئجار السيارات) وإنتاج المحتوى (تبادل الخبرات بين الأفراد).(Thornton & Zhao, 2024)

ولقد أدت عدة أسباب أساسية لظهور الاقتصاد التشاركي، حيث تضافرت هذه الأسباب لتمثل مجموعة من العوامل، مما أدي لانتشار الاقتصاد التشاركي، وهي:

- العوامل الاقتصادية: واجه الأفراد صعوبات مالية مثل ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستويات المعيشة بسبب الأزمة المالية العالمية. وقد وفرت الأنشطة التشاركية الجديدة نماذج جديدة لهؤلاء الأفراد للحصول على مصادر بديلة للدخل وتحسين مستوي معيشتهم. لذا، أدت الآثار السلبية للأزمات مثل الأزمة المالية العالمية وأزمة (كوفيد−19) لانتشار ونمو الاقتصاد التشاركي.
- العوامل التكنولوجية: أدي التطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وظهور وسائل التواصل الاجتماعي، وانتشار الهواتف الذكية وغيرها من الأساليب التكنولوجية الحديثة الي ظهور نماذج أعمال جديدة تختلف عن الأنشطة التقليدية.
- العوامل الاجتماعية: تركز هذه العوامل على تزايد وعي الأفراد بالمسؤولية الاجتماعية، حيث تغير سلوك ووعي المستهلك كنتيجة للصعوبات المعيشية التي دفعتهم لإعادة تقييم أنماط استهلاكهم وملكيتهم للعديد من المنتجات، ومن ثم الاتجاه نحو استخدام المنتجات فقط بدلاً من ملكيتها، وساعدهم في ذلك تبني نمط الاقتصاد التشاركي.

- العوامل البيئية: أدت المشكلات البيئية وعلى رأسها قضية التغيرات المناخية ونمو المسؤولية البشرية تجاه البيئة، لمحاولة مواجهة هذه المشكلات من خلال إيجاد حلول جديدة ومبتكرة. (Hira & Reilly, 2017)

إذن، ظهر الاقتصاد التشاركي نتيجة مجموعة متشابكة من الأسباب التي تعبر عن التغيرات التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي حدثت مؤخراً في العالم، وهي:

جدول 2: أسباب نشأة الاقتصاد التشاركي

أسباب اجتماعية	أسباب تكنولوجية
- تغيير ثقافة الاستهلاك - تغيير المواقف تجاه الملكية - أزمة المستهلك - تزايد عدم المساواة - فكرة الاستهلاك الرشيد - توسيع الروابط الاجتماعية بالمشاركة المجتمعية - النمو السكاني والتحضر - نمو الهجرة - نمو متوسط العمر المتوقع - زيادة الكثافة السكانية	- الصناعة ورقمنة الاقتصاد - انتقال المنتجين والمستهلكين إلى تكنولوجيا المعلومات الرقمية - تطوير الخدمات الإلكترونية والمنصات الرقمية - ظهور أنظمة تقييم السمعة ذات الاتجاهين - تطور أنظمة الدفع خاصة الدفع عبر الهاتف - الإمكانيات الجديدة للأجهزة الرقمية (الهواتف الذكية وغيرها) واستخدامها - تطور شبكات التواصل الاجتماعية
أسباب اقتصادية	أسباب بيئية
- الأزمة المالية العالمية - الوضع الوبائي - نماذج أعمال جديدة - الاتجاه النزولي في تكاليف المعاملات - تسييل الأصول السلبية - تنمية الثقافة المالية - تطوير أشكال مرنة للإقراض - تحقيق التنمية المستدامة - استثمارات صناديق الاستثمار	- تلوث البيئة - مشكلة التغيرات المناخية - نمو المسؤولية البشرية تجاه البيئة - الإنتاج والاستهلاك المسؤول

إعداد الباحث

وفي هذا السياق، مع تطور الاقتصاد التشاركي كنموذج اقتصادي جديد يقوم على مبدأ المشاركة في الإنتاج والاستهلاك، تزايد عدد الأشياء التي يتشارك الأفراد فيها وانتقل من السلع إلى الخدمات. ويعكس هذا المفهوم الحديث التغيرات النوعية في الخصائص التكنولوجية للإنتاج والاستهلاك بسبب رقمنة معظم مجالات الحياة. لذا، يتأثر النمو المستقبلي للاقتصاد التشاركي بدرجة التطور والابتكار المستمر في وسائل الاتصال الرقمي (المنصات الاليكترونية)، تحول تفضيلات المستهلكين نحو الوصول للمنتجات بدلاً من ملكيتها، زيادة الوعي البيئي.

2.1.2. مفهوم الاقتصاد التشاركي

على الرغم من أن مفهوم المشاركة ليس حديثًا، إلا أن مصطلح الاقتصاد التشاركي[5]، كفرع من فروع الاقتصاد الرقمي حديث نسبياً[6]، حيث ظهر بعد الأزمة المالية العالمية وما نتج عنها من ركود. وهناك مسميات مختلفة أطلقت على الاقتصاد التشاركي مثل: الاستهلاك التعاوني، الاقتصاد التعاوني، الاقتصاد حسب الطلب، الاقتصاد من نظير الى نظير، اقتصاد التكلفة الحدية الصفرية أو الرأسمالية القائمة على الحشد، اقتصاد جيجابايت.(Selloni, 2017)

وعموماً، يمكن تعريف الاقتصاد التشاركي بأنه اقتصاد مبني على مبادئ التضامن والتعاون، حيث يتم تقاسم الموارد داخل المجتمع بطريقة فعالة مجانًا أو مقابل رسوم. ويتم ذلك إما بشكل مباشر أو عبر التكنولوجيا الحديثة (المنصات الرقمية للتواصل الاجتماعي) كأسواق للعرض والطلب على السلع والخدمات المختلفة التي يحتاجها الإنسان.(Freimann *et al.*, 2020)

ويضم الاقتصاد التشاركي عبر المنصات الرقمية للتواصل الاجتماعي علاقة ارتباطية ثلاثية الأبعاد تشمل شركات التواصل الإلكترونية (وسيط) ومقدمي المنتج (العرض) وكذلك المستهلكين (الطلب). ولا يعتمد نظام الاقتصاد التشاركي على وجود موظفين لأداء الخدمة بشكل واسع، فهو مبني على تقاسم الموارد بشكل أكثر كفاءة، مما يوفر الربح باستخدام الموارد غير المستغلة ويقلل من التكاليف. وذلك على عكس الاقتصاد الرأسمالي، لديه طرفان فقط في العلاقة التعاقدية المنتج والمستهلك (العرض والطلب)، كما تستأجر الشركات فيه الموظفين لإنتاج المنتجات لبيعها للمستهلكين، فهو مبني على الربح والمنافسة. وبالتالي، يعارض الاقتصاد التشاركي الانتاج والاستهلاك المفرط وغير الضروري كما هو في النظم الاقتصادية التقليدية، حيث يستهدف تحسين الكفاءة والاستدامة داخل المجتمع، أي أنه يشكل نموذج مكمل–أكثر كفاءة – لأسواق العمل التقليدية. (Mi & Coffman, 2019)

وفي هذا السياق، يعد نظام الاقتصاد التشاركي نموذج اقتصادي اجتماعي مستدام مكمل للنظم الاقتصادية التقليدية، حيث يمثل الاقتصاد التشاركي تحولًا نوعيًا في شكل العلاقة بين مالك المنتج (السلعة أو الخدمة) ومستهلكها. ويهدف هذا النظام إلى تشارك الموارد الاقتصادية (الأصول والخدمات) مقابل أجر، الحد من التلوث، تشجيع الناس على المشاركة، حيث يميل الأفراد للمشاركة عندما يعجزون عن التملك فالمستهلك لا ينشغل بالقدرة على امتلاك السلعة بقدر الاستفادة منها، مما يعني أنه جاء لمعالجة خللاً ما في النظم الاقتصادية القائمة وقطاعاتها التقليدية عبر الانتقال إلى أولوية " الاستخدام " في هذا النموذج الجديد بدلاً من الأولوية المعتادة لاقتصاد السوق" الحيازة أو الملكية".

2.2 مزايا وعيوب الاقتصاد التشاركي

1.2.2. مزايا الاقتصاد التشاركي

يزعم مؤيدو الاقتصاد التشاركي بأن انتشار الاقتصاد التشاركي في عديد من القطاعات بسبب مزاياه التي تجعله مناسبًا لمتطلبات الوقت الراهن، حيث من شأنه جلب عديد من الإيجابيات، وذلك كما يلي:

1.1.2.2. دعم المنافسة

يتمتع الاقتصاد التشاركي بميزة التعامل المباشر دون وساطة بين مقدم المنتج (سلعة أو خدمة) والمستهلك؛ الأمر الذي يساعد على تخفيض التكلفة المطلوبة لإيصال المنتج. وبالتالي، يقلل من التكلفة التشغيلية التي قد تكون عرضة للارتفاع بشكل مباشر أو غير مباشر، مما يتسبب في ارتفاع سعر المنتج. كذلك إن تكلفة دخول السوق والخروج منها صغيرة، حيث يبقي لدى مقدم المنتج الأصل الخاص به بدون خسائر محتملة.

2.1.2.2. زيادة فرص العمل الحر وريادة الأعمال

يعتمد هذا النمط من الاقتصاد على الأفراد دون الارتباط بشركات أو بحكومات، حيث أدي الاقتصاد التشاركي لاستحداث آليات جديدة للتوظيف عبر المنصات الرقمية(الإنترنت)، حيث يساعد التوظيف عن بعد على توفير فرص عمل أكثر وبتكاليف أقل. كذلك يتيح للراغبين في العمل لحسابهم الخاص درجة كبيرة من الاستقلالية في أداء الأعمال بعيداً عن قطاع الأعمال والقطاه الحكومي. وبالتالي، يمكنهم كسب الدخل من مواردهم غير المستخدمة أو الزائدة عن الحاجة. أيضاً أتاحت هذه الآليات الفرصة لعناصر قد تكون مستبعدة في السابق من الدخول إلى سوق العمل، خاصة الذين لا تتناسب ظروفهم مع العمل التقليدي مثل ربات المنازل والمتقاعدين وذوي الإعاقة والذين يعانون مشاكل صحية، مما يعزز المرونة الاقتصادية– القدرة على التحكم في نوع وحجم العمل الذي يرغب العامل في القيام به وفقاً لمعاييره الخاصة التي يضعها مثل الأجر المتوقع واختيار ساعات العمل المرونة وسهولة دخول سوق العمل والخروج منه – من خلال خلق مصادر دخل جديدة للأفراد وتعزيز ريادة الأعمال(Köbis *et al.,* 2020) .

3.1.2.2. انخفاض الحاجة للتملك

في ظل الفكر التشاركي، يمكن للفرد أن يعيش حياة تتطلب ممتلكات(أصول) أقل ومخاوف أقل، حيث أصبحت حيازة الممتلكات مسؤولية خاصة بعد ما حدث بالأزمة المالية العالمية الأخيرة. لذلك، يستطيع الفرد في ظل الاقتصاد التشاركي التخلص من أعباء الملكية والتمتع بمزايا الاستخدام المشترك تحت شعار " الاستهلاك بدون تملك". (Botsman & Rogers, 2010)

4.1.2.2. سهولة الوصول إلى رأس المال

يعد الوصول إلى وسائل التمويل التقليدية عقبة رئيسية أمام المشروعات، خاصة ذات المخاطر العالية. ولكن مع الاقتصاد التشاركي، أصبح الحصول على التمويل أسهل من خلال ربط الأشخاص المحتاجين إلى المال مع أولئك الذين هم على استعداد لتقديمه. ويتم دعم كل ذلك عبر كسر الحواجز التاريخية المتمثلة في المسافة الجغرافية والاجتماعية والتبادل الاقتصادي، مما يوفر فرصًا جديدة من قنوات المشاركة من خلال المنصات عبر الإنترنت.

5.1.2.2. تعزيز الاستدامة البيئية

يتوقف مستقبل الاستدامة البيئية على تقديم طرق مبتكرة للحد من استهلاك الموارد والنفايات. ومع تزايد المخاوف بشأن سلامة البيئة–خاصة التغيرات المناخية– يلعب الاقتصاد التشاركي دورًا حاسمًا في خلق عالم أكثر استدامة, عبر تعظيم الاستفادة من الموارد المتاحة، مما يقلل من الهدر ويخفض الطلب على المنتجات الجديدة. فعلى سبيل المثال، يمكن لخدمات مشاركة السيارات أن تقلل من عدد السيارات على الطريق، وبالتالي تحد من انبعاثات الكربون. وبالمثل، يمكن للمنصات التي تسهل تبادل السلع (الملابس والغذاء والأجهزة الإلكترونية) أن تحد من الأثر البيئي الناجم عن التصنيع والتخلص منها. لذا، يساعد ذلك على خفض الانبعاثات الناتجة عن المنتجات الجديدة وتقليل النفايات. ويتمتع الاقتصاد التشاركي ببعض المزايا المهمة للبيئة بتركيزه على إعادة الاستخدام والكفاءة من خلال:

- الاستدامة: إن تبادل السلع والخدمات بين المستهلكين يعني أننا نشتري عددًا أقل من العناصر بشكل عام، مما يعني حاجة أقل لتصنيع منتجات جديدة وخفض التلوث والنفايات عبر سلسلة التوريد بأكملها.
- كفاءة استخدام الموارد الطبيعية: يمارس الاقتصاد التشاركي ضغطًا أقل على هذه الموارد، لعدم استخدامها بكثافة، مما يسمح بحماية البيئة بشكل أفضل.

(*https://climate.selectra.com/en/environment/sharing-economy, 2024*)

6.1.2.2. زيادة الشفافية والكفاءة

تتيح المنصات الرقمية –التي يستند إليها الاقتصاد التشاركي– للمستهلك البحث في قاعدة عريضة من الراغبين في العمل لحسابهم (العمل الحر)، مما يتيح للمستهلك الاتصال المباشر بشخص عادي بدلاً من استخدام الطريقة التقليدية التي تربط المستهلك بشركة تقليدية. وبذلك يخلق أسواق عالمية كبيرة أكثر شفافية. كما يتم أداء الأعمال مع توفير النفقات الخاصة بطريقة العمل التقليدية(الأجور والبنية التحتية.. وغيرها)، مما يعني انخفاض الأسعار التي يتحملها المستهلك.

فعلى سبيل المثال، نجد أن الخدمات التي تقدمها شركة أوبر (Uber) أقل سعراً من خدمة التاكسي العادي في معظم الدول. وكذلك تتيح آلية تقييم الأداء الحقيقية من جانب المستهلك، مراقبة مدى جودة المنتج (سلعة أو خدمة)

المقدم ومستوى الرضا العام عن مقدم المنتج، وهو ما يوفر الحافز للعاملين لتقديم المنتجات الأفضل للحصول على تقييم عالٍ، مما يحفظ لمقدم المنتج سمعته ويزيد الثقة بين مقدم المنتج والمستهلك، ويضمن تحقق الكفاءة من خلال استمرار أفضل مقدمي المنتجات، والتخلص من أولئك الذين يحصلون على تقييمات منخفضة مما يعزز المنافسة داخل السوق. فالاقتصاد التشاركي من شأنه خلق أسواق عالمية كبيرة أكثر شفافية وكفاءة يلتقي فيها العرض والطلب بأقل وقت وجهد.(Simic & Liem, 2023)

2.2.2. عيوب الاقتصاد التشاركي

يرى معارضو الاقتصاد التشاركي أنه من شأنه جلب عديد من السلبيات، وذلك كما يلي:

2.2.2 .1. غياب التنظيم والرقابة الحكومية

يسود عدم اليقين التنظيمي بالاقتصاد التشاركي، حيث تنافس عديد من مشروعاته مثل تأجير الفنادق والسيارات المشروعات التي تخضع لرقابة صارمة من قبل الحكومات. وقد لا يتبع الأفراد الذين يقدمون خدمات تأجير قصيرة الأجل اللوائح الحكومية أو لا يدفعون الرسوم، وقد يسمح لهم ذلك بفرض أسعار أقل، إلا أنه يفتح الباب أمام المنافسين غير الأكفاء وعدم تطبيق النظم واللوائح. كما يمكن أن يؤدي الافتقار إلى الرقابة الحكومية إلى خطر حدوث انتهاكات خطيرة بين المشترين والبائعين في الاقتصاد التشاركي، مثل الافتقار إلى الخصوصية أو المعاملة غير العادلة أو التعرض للغش التجاري.

وعندما تكون هناك قوانين لتنظيم مثل هذه المشروعات، يوجد خلل وقصور في الإشراف على المنتجات التي يتم تبادلها خلال منظومة الاقتصاد التشاركي بسبب صعوبة تطبيق قواعد المتابعة والرقابة، مما يؤدي لعدم اتباع هذه القوانين غالباً. فعلى سبيل المثال توجه المنصة الخاصة بالمشروع الطرفين لتأجير غرفة، لكنها غير مسؤولة عن جودة هذه الخدمة، على العكس من الفنادق المسؤولة عن متابعة غرفها وراحة مستخدميها. لذا، تهدد المشاكل الحالية المتعلقة بتنظيم الاقتصاد التشاركي والرقابة عليه سماته الإيجابية. (Codagnone & Martens, 2016)

2.2.2.2. ضياع حقوق الموظفين

علي الرغم من أن مشروعاته الاقتصاد التشاركي تساعد العمال على استغلال الوقت والمصادر خير استغلال، إلا أنه لا يتمتع الموظفين بهذه المشروعات بحقوقهم مثل حق الحصول على دخل ثابت، التأمين الصحي، الأمان الوظيفي، معاش للتقاعد، إصابات العمل. فضلًا عما يقود إليه ذلك من ضياع حقوق الأسر المعيلة (Simic & Liem, 2023)

.

3.2.2.2. عدم المصداقية

يعتمد نجاح معظم مشروعات الاقتصاد التشاركي (المشروعات التشاركية) على أمر هام وهو الثقة المتبادلة بينها وبين المستهلكين، وهو الأمر الذي يظهر في تقييماتهم لمنتجات هذه المشروعات التشاركية (التغذية الراجعة). لذا، قد تواجه المشروعات التشاركية بعض المشكلات التي تتعلق بالتقييمات السلبية لمنتجاتها من جانب المستهلكين، وهنا تحاول إخفاء هذه التقييمات السلبية أو قد تنشر تقييمات وهمية توحي بجودة منتجاتها، مما يؤثر سلباً على الثقة المتبادلة بين الطرفين. فقد أظهرت بعض الدراسات أن بعض منصات المشروعات التشاركية تعمل على استمرار تميزها بتزييف التقييمات الحقيقية للمنتجات، حيث تخشي هذه المشروعات من المراجعات السلبية والتي يمكن أن تؤثر بشكل عكسي على قدرتهم الخاصة بمواصلة العمل في المستقبل. (Köbis *et al.,* 2020)

4.2.2.2. التحول من دعم المنافسة للاحتكار

رغم أن المشروعات التشاركية تهدف لتعزيز المنافسة داخل السوق، إلا انه يمكن للمشروعات التشاركية الأكبر حجمًا أن تهيمن على السوق، وتحد من المنافسة، وقد تتحول إلى حالات احتكارية تفرض سيطرتها على السوق في الحالات القصوى. فكلما كبر حجم هذه المشروعات، أصبح من الصعب تنظيمها وفرض الرقابة عليها، خاصة فيما يتعلق بكيفية استخدامها لبياناتها وكيفية تحديد أسعارها. وفي هذا السياق، تشكو عديد من المشروعات التقليدية من المشروعات التشاركية وما يترتب على ذلك من خسارة في الدخل، ودعوتهم لتشكيل إطار تنظيمي يسمح بالمنافسة العادلة. (Kathan *et al.,* 2016)

5.2.2.2. انخفاض درجة الأمن والخصوصية

الاقتصاد التشاركي كفرع من فروع الاقتصاد الرقمي وأحد نماذج العمل الجديدة، يظهر فيه مشكلة انخفاض درجة الأمن وصعوبة حماية الخصوصية. ويؤدي ذلك إلى تداول وانتشار كميات كبيرة من البيانات الشخصية المتبادلة عبر هذه التكنولوجيات الرقمية الحديثة– الشبكات الاجتماعية وغيرها من التطبيقات الحكومية وتطبيقات الخدمات الإلكترونية– خاصة مع تزايد التجارة الإلكترونية. وبالتالي، أصبح من الضروري حماية خصوصية البيانات ضد الهجمات السيبرانيةً التي تشهد تزايداً في الآونة الأخيرة، حيث تهدد هذه الهجمات مزايا الاقتصاد التشاركي وينتج عنها خسائر اقتصادية ضخمة مثل تهديد السلامة الشخصية، زعزعة استقرار الخدمات العامة والبنى التحتية الحيوية. (الأمم المتحدة: الإسكوا، 2017)

وفي المجمل، على الرغم من مزايا الاقتصاد التشاركي وتأثيراته المرغوب فيها اقتصاديًا أو اجتماعيًا أو بيئيًا، إلا أنه يترتب على تطبيقه عدة عيوب، حيث تتلخص أبرز ايجابياته وسلبياته في الجدول التالي:

جدول 3: مزايا وعيوب الاقتصاد التشاركي

مزاياه	عيوبه
بالنسبة لجانب العرض (الشركات):	يشترك جانبي العرض والطلب في تضررهما مما يلي:
– توفير فرص عمل جديدة.	– غياب التنظيم والرقابة الحكومية.
– مرن، حيث استجابته للتغير سريعة تبعاً للظروف المختلفة.	– ضياع حقوق الموظفين.
– يخضع للمنافسة بين الشركات.	– عدم المصداقية.
– الاستفادة من الأصول غير المستغلة.	– التحول من دعم المنافسة للاحتكار.
– تقليل الإنتاج بكميات كبيرة.	– انخفاض درجة الأمن والخصوصية.
بالنسبة لجانب الطلب (المستهلكين):	
– استخدام السلع بدلاً من امتلاكها.	
– التواصل المباشر بين المنتج والمستهلك.	
– أسعار تنافسية.	
– حجم عرض أكبر للمنتجات والخدمات.	
– الاستدامة البيئية.	
– تقييم المستهلكين للمنتج عبر تعليقاتهم بالإنترنت.	
– تقليل الاستهلاك بكميات كبيرة.	

إعداد الباحث

3.2. دور الاقتصاد التشاركي في تحقيق التنمية المستدامة وأهدافها

بوجه عام، في إطار تطور مفاهيم التنمية، تبين أن التنمية الاقتصادية (مفهوم واسع) يجب أن تتضمن في بدايتها وجود نمو اقتصادي (مفهوم ضيق)، حيث تتجه نحو التأكيد على تحسين الحياة المادية مع وضع مؤشرات كمية لقياسها (جانب كمي)، ثم تتجه في مرحلة لاحقة نحو العدالة في توزيع ثمار التنمية (جانب كيفي). ومن أجل ضمان استمرار التنمية الاقتصادية، ظهر مفهوم التنمية المستدامة (مفهوم أوسع)، حتى تصبح عملية التنمية إلى حد كبير تلقائية ومستمرة من جيل إلى أخر كحلقة أخيرة من حلقات التنمية في الوقت الراهن. وفي المجمل، تسعي مفاهيم التنمية لحل المشكلة الاقتصادية. (قاسم، 2023)

وفي هذا السياق، تنقسم المشكلة الاقتصادية لشقين هما تعدد الحاجات وندرة الموارد المتاحة، حيث الزيادة في الحاجات غير متناسبة مع الموارد المطلوبة لإشباعها. ويمكن أن يساهم الاقتصاد التشاركي بحل هذه المشكلة بشكل مباشر وغير مباشر، حيث اتضح أن الاقتصاد التشاركي يتميز باستخدام الموارد غير المستغلة استناداً لقوته التوزيعية من خلال التقنيات الحديثة عبر الانترنت، مما يقلل من أنماط الاستهلاك في مواجهة اشباع الحاجات المتعددة واللانهائية سعياً لتحقيق أنماط استهلاك رشيدة في صورة معدلات منخفضة نسبياً مقارنة بالنظم الاقتصادية

التقليدية (شبه ثابتة). ويمثل ذلك حلاً مباشراً للمشكلة الاقتصادية في شقها الأول. وهذا بدوره يقلل من حدة استنزاف الموارد، مما يعني مواجهة ندرة الموارد المتاحة وخاصة الموارد غير المتجددة منها. ويمثل ذلك حلاً غير مباشر للمشكلة الاقتصادية في شقها الثاني. وفي هذا الإطار، يساعد الاقتصاد التشاركي على الحد من المشكلة الاقتصادية، مما يجعله أكثر استدامة من الأنماط الاقتصادية التقليدية الأخرى(اتحاد الغرف العربية، 2018).

كذلك يساهم الاقتصاد التشاركي في تنمية عدة قطاعات اقتصادية مثل السياحة والنقل والإقامة والتمويل عبر الانترنت، حيث يقلل من التكلفة وسعر التوزيع ويوفر فرص عمل بديلة، مما يعزز من زيادة تنشيط الاقتصاد. ويعد الاقتصاد التشاركي طريق إلى الاستدامة، حيث يركز على تغيير ثقافات الإنتاج والاستهلاك والاهتمام المتزايد بالاستهلاك المستدام تماشياً مع أهداف التنمية المستدامة. ويتميز بتغيير الاتجاه من الإنفاق الاستهلاكي المفرط إلى حركة المشاركة من خلال تحويل الخيارات الشخصية من الملكية إلى اشباع الحاجات. كما يعمل على تخصيص الموارد بكفاءة والقضاء على أي نوع من الموارد غير المستغلة. وتؤثر هذه القطاعات– خاصة الغذاء النقل والإقامة – بشكل كبير على البيئة بنسبة تبلغ نحو 80%، وهي من أكثر القطاعات الواعدة التي من المتوقع أن تفوق تأثيراتها الإيجابية التأثيرات السلبية داخل الاقتصاد التشاركي مما يحقق أهداف التنمية المستدامة(Kathan *et al,* 2016).

وتفصيلاً، تتضح علاقة الاقتصاد التشاركي بأهداف التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، كما يلي:

جدول 4: مساهمة الاقتصاد التشاركي بتحقيق أهداف التنمية المستدامة

رقم الهدف	أهداف التنمية المستدامة	مساهمة الاقتصاد التشاركي
1	القضاء على الفقر	- السماح للمستخدمين بكسب دخل إضافي. - فرص العمل الحر. - تمكين المجموعات المهمشة من الحصول على مصدر آخر للدخل.
2	إنهاء الجوع وتأمين الغذاء	- إعادة توزيع فائض الغذاء. - تقاسم الحدائق الحضرية. - منح حق الوصول إلى الأراضي غير المستغلة. - تقليل هدر الطعام.
3	ضمان حياة صحية	- السماح للأشخاص بالتواصل مع الآخرين ذوي التفكير المماثل
4	ضمان جودة تعليم للجميع	- تسهيل الوصول إلى المعرفة والموارد التعليمية من خلال المنصات.
5	تحقيق المساواة بين الجنسين	- توفير فرص عمل أفضل للمجتمعات المهمشة. - خلق فرص متساوية.
7	ضمان الحصول على طاقة حديثة ونظيفة	- إنشاء شبكات الطاقة المتجددة. - ربط الأشخاص الذين يحتاجون إلى الطاقة والذين يرغبون في مشاركة طاقتهم.
8	تعزيز النمو الاقتصادي والتوظيف المنتج	- تعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام. - توفير فرص العمل لجميع المستخدمين. - تقليل العوائق أمام ريادة الأعمال.

9	تحقيق تصنيع مستدام وتبني الإبداع والابتكار	- تعزيز الابتكار المسؤول. - زيادة وعي العملاء بالحلول المستدامة
10	تقليل عدم المساواة	- السماح لمالكي المنتجات بالاستفادة من الدخل الإضافي. - السماح للمستخدمين بالاستفادة المنتجات دون تملكها. - توفير فرص متساوية للجميع، دون تمييز على أساس الجنس، العرق أو مستوى الدخل.
11	بناء مدن آمنة وإنسانية ومستدامة	- تعزيز الاتاحة. - الحد من التأثير البيئي السلبي. - تقليل ملكية وسائل النقل الشخصية.
12	ضمان استهلاك وإنتاج مستدام	- دعم نموذج استهلاك أكثر استدامة. - تعمل بنشاط على تعزيز الاستخدام الكفء للموارد. - تقليل عدد الموارد المطلوبة. - تسهيل الوصول إلى المنتجات بدلاً من الترويج لملكيتها.
13	اتخاذ أفعال عاجلة لتحسين المناخ	- تعزيز نهج أكثر عقلانية للاستهلاك. - الحد من التلوث.
16	تعزيز السلام الدولي والعدالة للجميع	- إنشاء مجتمعات تفضل التفاعل المجتمعي. - زيادة الثقة والتفاهم الاجتماعي.

Source:

Pérez-Pérez, C; Benito-Osorio, D; García-Moreno, S. M; and Martínez-Fernández, A. (2021). Is Sharing a Better Alternative for the Planet? The Contribution of Sharing Economy to Sustainable Development Goals. *Sustainability*, *13*(4), 18-43.

وإجمالاً، يساعد الاقتصاد التشاركي في التغلب على عديد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، مما يؤثر على عملية التنمية المستدامة ويساهم في حل هذه التحديات، وذلك كما يلي(Boar *et al.,* 2020) :

1.3.2. الأثر الاقتصادي

- يعمل على توفير فرص عمل بديلة للشباب بشكل عام والمرأة بشكل خاص (تمكين اقتصادي)، مما يساعد على توليد الدخول ورفع مستوي المعيشة ويحد من البطالة.
- الاستغلال الكفء للموارد، حيث يوفر السلع والخدمات غير المستغلة ويعيد توزيعها حسب الطلب.
- زيادة الكفاءة الاقتصادية فيما يخص التكلفة والأرباح وفرص العمل والرفاهية الاقتصادية والحد من المخاطر.

2.3.2. الأثر البيئي

- الحد من الاستهلاك الزائد، مما يخفض كمية النفايات ويحد من تلوث البيئة.
- تقليل الازدحام المروري، مما يخفض من الانبعاثات الكربونية ويحد من التغيرات المناخية.
- زيادة تحسن الحالة البيئية بشكل عام، نتيجة زيادة كفاءة استخدام الموارد والحد من الآثار البيئية والانبعاثات.

3.3.2. الأثر الاجتماعي

- لقد غير أسلوب حياة الناس فيما يخص ترتيبات العمل (العمل على أساس جزئي أو عن بعد) بشكل أكثر مرونة.
- جعل الناس أكثر صحة، أكثر تعاوناً، مما يساعد على إعلاء القيم الاجتماعية.
- زيادة الرفاهية الاجتماعية نتيجة حماية الصحة والسلامة ودعم القوانين واللوائح.

إذن، يؤدي الاقتصاد التشاركي إلى انخفاض الاستهلاك، تغيير تصور المستهلك المتعلق بالملكية، انخفاض التأثير الضار بالبيئة، ومن ثم، يؤدي إلى قدر أكبر من الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. لذلك، يتوافق الاقتصاد التشاركي مع عديد من أهداف التنمية المستدامة، حيث يساهم بشكل مباشر في تحقيق الأهداف (8،9،12،16) على وجه الخصوص، كما هو موضح بالجدول رقم (3).

3. حجم الاقتصاد التشاركي: عالمياً وعربياً ومحلياً

يساعد تحليل سوق الاقتصاد التشاركي على فهم القطاعات الرئيسية بهذه السوق وواقعها العالمي والإقليمي والمحلي ومعدل نموها المتوقع، وذلك على النحو التالي:

1.3. حجم الاقتصاد التشاركي عالمياً

لقد ازدهر الاقتصاد التشاركي سريعاً في جميع أنحاء العالم، بسبب تطور التكنولوجيا والتي بدورها أدت لحدوث تغييرات هيكلية كبيرة في معظم القطاعات الاقتصادية، التي نتج عنها ظهور نماذج أعمال جديدة تعمل على استغلال الموارد بكفاءة، تقدم مجموعة واسعة من المنتجات (سلع وخدمات) للمستهلكين باستخدام آليات دفع سهلة. ولقد تزايدت قيمة الاقتصاد التشاركي الإجمالية بالعالم من 15 مليار دولار عام 2013 لتبلغ نحو113 مليار دولا عام 2021, ثم تضاعفت عشر مرات لتبلغ نحو 150 مليار دولار في عام 2023 مقارنة بما كانت عليه عام 2013. وبشكل عام، من المتوقع أن يستمر اقتصاد المشاركة في النمو حتى ترتفع قيمته الإجمالية بالعالم لنحو 794 مليار دولار بحلول عام 2031 (بمعدل نمو سنوي مركب يبلغ نحو 32% من عام 2024 حتى عام 2031) وذلك كما يوضحه الشكل البياني رقم (1). فعلي الرغم من حداثة لقد الاقتصاد التشاركي – ظهر منذ ما يزيد عن عقد من الزمن– لكن حجم سوقه كبير ويزداد أيضًا بوتيرة سريعة للغاية. ويتمتع الاقتصاد التشاركي بمستقبل واعد بفضل معدل النمو والتطور السريع الذي يشهده. وتتواجد معظم نماذج أعمال الاقتصاد التشاركي وأكبرها حجماً وقيمةً في كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية والصين[8].

(https://www.statista.com/statistics/830986/value-of-the-global-sharing-economy, 2024)

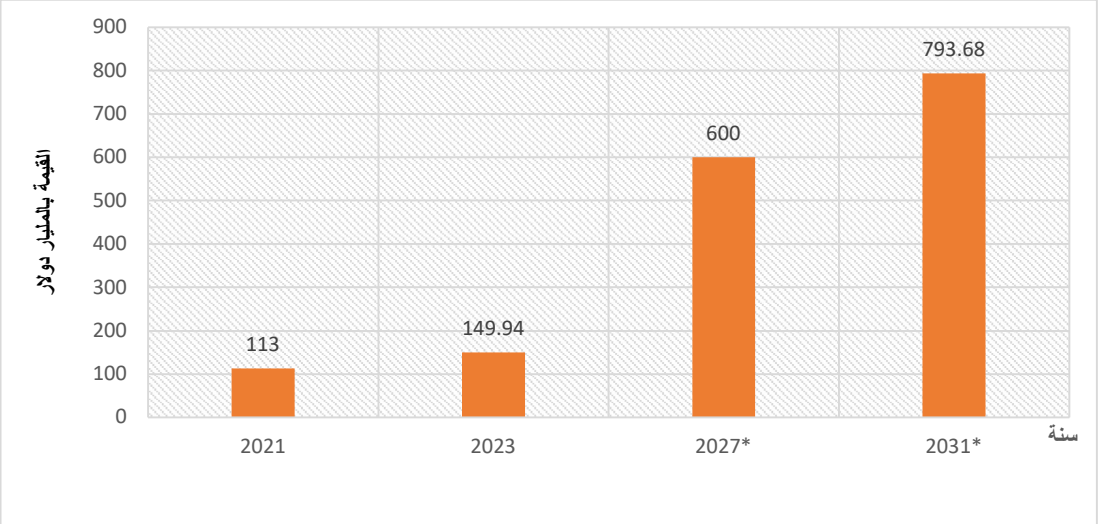

رقم 1: قيمة الاقتصاد التشاركي العالمية في عامي 2021 و2023 وتوقعات لعامي 2027 و2031

إعداد الباحث استناداً إلى المصدر التالي: https://www.statista.com/statistics/830986/value-of-the-global-sharing-economy

ولتحليل حجم سوق الاقتصاد التشاركي عالمياً، يتم تقسيمه وفقاً لثلاثة معايير، وذلك كما يلي:

1.1.3 الاقتصاد التشاركي وفقاً لما يقدمه:

تتعدد الأمثلة على الاقتصاد التشاركي في عالمنا وفقاً لما تقدمه، حيث يتم تطوير الاقتصاد التشاركي في عدة قطاعات اقتصادية، مثل (Quattrone, Kusek & Capra, 2022):

- قطاع النقل: مثل شركة (Liftshare) لمشاركة السيارات وتأجيرها بين الأفراد، مركبات النقل المشتركة (UBER LYFT)، شركة (OFO) الصينية المتخصصة في الدراجات التشاركية؛
- قطاع التسكين والضيافة: مثل شركة (AirBNB) لمشاركة الأفراد للغرف والشقق، وشركة (HomeExchange) لتقاسم المنازل؛
- قطاع الأغذية: الطهي وتجهيز الطعام مثل شركات (Uber Eats ،Just Eat)؛
- بيع معدات متنوعة: مثل شركة (Amazon) لبيع أو شراء السلع المختلفة؛
- قطاع خدمة الملابس التشاركية: مثل شركة (Vinted) لتأجير أو بيع أو شراء الملابس المستعملة بين الأفراد؛
- خدمات المساعدة بين الأفراد: التسوق، رعاية الأطفال؛
- قطاع الثقافة والتعليم: مثل الدروس الخصوصية لنقل المهارات والخبرات، العمل الحر.
- قطاع التمويل التشاركي: مثل شركات (JustGiving GoFundeMe Kickstarter) لتبادل الأموال بين الأفراد خارج دوائر التمويل المؤسسي.

ويتبين من ذلك، أن هذه النماذج تشمل على نمطين أساسيين وهما: منصات تقديم الخدمات ومنصات تأجير السلع. وفي هذا الإطار، يعرض الجدول التالي أبرز هذه النماذج العالمية بعدة قطاعات اقتصادية حسب ما تقدمه، حيث تمثل أهم الشركات المسيطرة على سوق الاقتصاد التشاركي العالمي[9]، وذلك كما يلي:

جدول رقم 5: منصات الاقتصاد التشاركي في بعض القطاعات الاقتصادية عالمياً

النشاط الاقتصادي	اسم الشركة
الإقامة والسكن	Airbnb (short term vacation stays), HomeAway, HomeStay, FlipKey, Wimdu, Villas.com, FlatClub, onefinestay, HouseTrip, Guesthop (support services for home sharers), DesksNearMe (workspace), Landshare (land, gardens)
النقل والمواصلات	Uber, Hitch, Lyft, BlaBlaCar, Getaround, ParkingPanda (parking spots), Freecycle Network
استهلاك الاغذية	Feastly (connects diners with chefs), LeftoverSwap, EatWith (matches diners and hosts), MamaBake (homecooked cakes), EatWithMe (homecooked food)
البيع بالتجزئة والسلع الاستهلاكية	Ziplok, Tradesy, Neighboorgoods, eBay, Poshmark, Yerdle, Spinlister (sports equipment), Kidizen (kids clothing and toys); Rockbox (jewellery rental service); StubHub, viagogo, GetMeIn, Seatwave (secondary tickets)
الخدمات المالية	Prosper (lending), Kickstarter (funding)

إعداد الباحث

2.1.3. الاقتصاد التشاركي وفقاً للنطاق الجغرافي

يمكن تحليل سوق الاقتصاد التشاركي العالمي على الأساس الجغرافي في خمسة مناطق رئيسية مقسمة على النحو التالي(Quattrone *et al.,* 2022):

- أمريكا الشمالية:

تمتلك أمريكا الشمالية– خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وكندا – حصة كبيرة من سوق الاقتصاد التشاركي العالمي، حيث تقود هذه السوق كنتيجة لارتفاع معدلات رقمنة الاقتصاد وثقافة الابتكار والنظام البيئي المبتكر وقاعدة المستهلكين المتمرسين في مجال التكنولوجيا، مما أدي لوجود منصات الاقتصاد التشاركي الرئيسية بها.

- أوروبا:

تركز الدول الأوربية – خاصة ألمانيا وفرنسا وبريطانيا – على الابتكار وريادة الأعمال ومبادرات الاستدامة التي تمثل الدافع وراء النمو القوي والتطوير المستمر لنماذج الاقتصاد التشاركي والاعتماد عليها في ذلك.

- آسيا والمحيط الهادئ:

تمثل دول هذه المنطقة– خاصة الصين والهند– الأسرع نمواً في سوق الاقتصاد التشاركي العالمي بسبب كثافة المناطق الحضرية– خاصة الشباب البارعين في التكنولوجيا– وتحديات النقل وزيادة انتشار الهواتف الذكية.

- أمريكا اللاتينية:

تشهد دول هذه المنطقة زيادة في انتشار نماذج أعمال الاقتصاد التشاركي مدفوعًا بجهود تطوير جودة الإنترنت وأنظمة الدفع الاليكتروني لخلق اقتصاديات حديثة مما يوفر وظائف جيدة لمواطنيها.

- الشرق الأوسط وأفريقيا:

تشهد دول هذه المنطقة– خاصة الإمارات والسعودية وقطر والكويت– اعتمادًا متزايد على نماذج أعمال الاقتصاد التشاركي بسبب جهود التنويع الاقتصادي واتجاهات التحول الرقمي.

1.3 .3. الاقتصاد التشاركي وفقاً للمستخدم النهائي

استنادًا إلى المستخدم النهائي، يتم تصنيف سوق الاقتصاد التشاركي العالمي إلى قطاعات فردية وأعمال وحكومية. حاليًا، يقود القطاع الفردي السوق بسبب الاعتماد الكبير على خدمات الاقتصاد التشاركي من قبل المستهلكين الأفراد في مجال النقل والإقامة والخدمات الشخصية سعياً لتحقيق الراحة وتوفير التكاليف وخفض أعباء الملكية. ومع ذلك، من المتوقع أن يُظهر قطاع الأعمال نموًا سريعًا، حيث تستفيد الشركات بشكل متزايد من نماذج الاقتصاد التشاركي كحلول مبتكرة، تهدف لخفض التكاليف وزيادة المرونة وتحسين الكفاءة التشغيلية والوصول إلى نطاق أوسع من الموارد المتخصصة لتظل قادرة على المنافسة في الأسواق. ويدرس القطاع الحكومي هذه النماذج بهدف دمجها في الاقتصاد الرسمي.

(https://www.verifiedmarketresearch.com/product/sharing-economy-market, 2024)

ويتبين مما سبق، أن سوق الاقتصاد التشاركي على أساس ما تقدمه (تشارك السكن والنقل ومساحات العمل والمهارات وغيرها)، تهيمن مشاركة وسائل النقل على هذه السوق حاليًا، نظرًا لانتشار خدمات مشاركة السيارات في المناطق الحضرية بجميع أنحاء العالم. بينما سوق الاقتصاد التشاركي على أساس الجغرافيا (أمريكا الشمالية وآسيا والمحيط الهادي وأمريكا الجنوبية وأفريقيا والشرق الأوسط)، تتواجد أكبر نسبة تعاملات في نماذج أعمال هذه السوق في كلاً من الولايات المتحدة الأمريكية والصين. وأخيراً، على أساس المستخدم النهائي (فردي وأعمال وحكومي)، يقود القطاع الشخصي هذه السوق، بسبب اعتماد المستهلكين الأفراد على الاقتصاد التشاركي بمجالات متنوعة كنتيجة للرغبة في الراحة وتوفير التكاليف وتقليل أعباء الملكية.

3. 2. حجم الاقتصاد التشاركي عربياً

إن اتجاهات الاقتصاد التشاركي ومعدلات انتشاره على مستوى العالم، أصبح لها تأثير ملموس على الاقتصادات بالدول العربية. فقد قامت شركات الاقتصاد التشاركي بتوسيع نطاق عملياتها بوتيرةٍ متسارعة بالدول العربية مدفوعة بالطلب القوي من المستهلكين، حيث انطلقت من مقراتها في وادي السيليكون بالولايات المتحدة الأمريكية وغيرها لتصل إلى عديد من المدن العربية. وفي هذا الصدد، يمكن أن يساهم الاقتصاد التشاركي بشكلٍ كبير في التنمية الاجتماعية والاقتصادية بهذه الدول (خاصة مشكلة بطالة الشباب)، بسبب دفع نماذج أعمال الاقتصاد التشاركي لعجلة أنشطة السفر والسياحة، التي تحتل وزن كبير نسبياً باقتصادات الدول العربية[10].

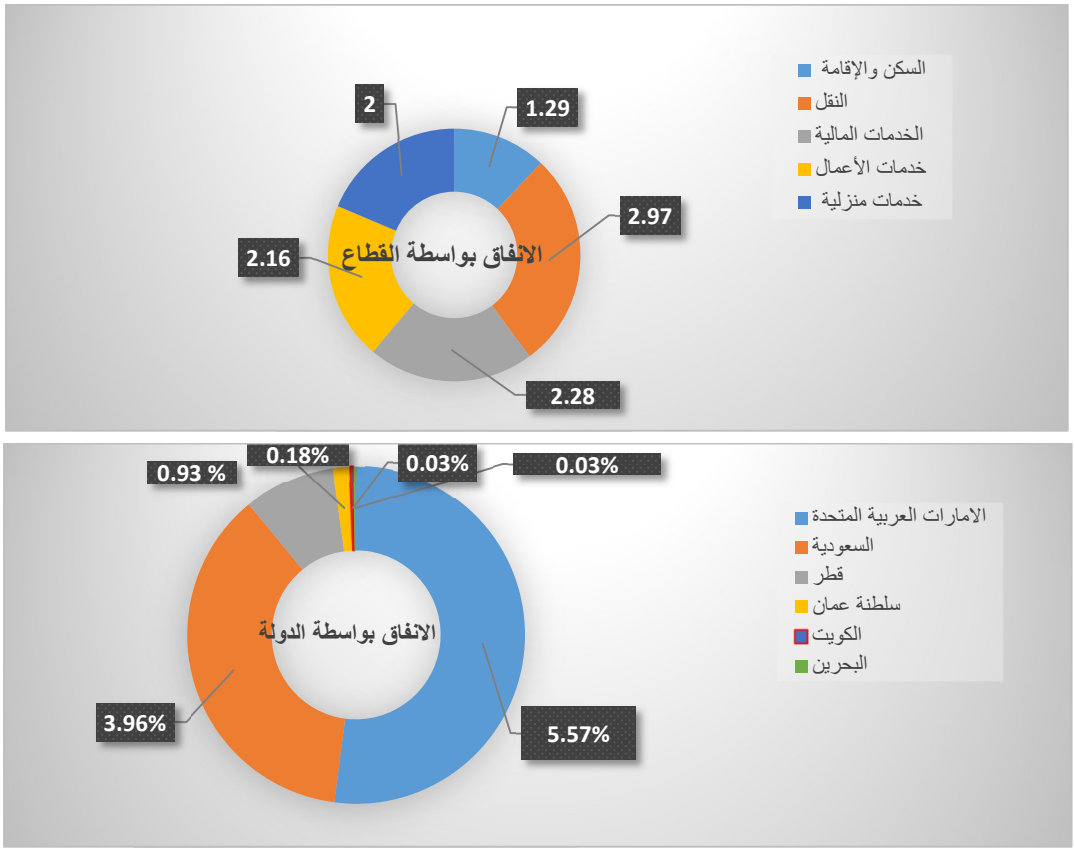

شكل 2: إنفاق دول مجلس التعاون الخليجي(الدولة/القطاع) على مجالات الاقتصاد التشاركي المختلفة عام 2016

المصدر: إعداد الباحث، استناداً للمصدر التالي:

Source: Strategy& Middle East (Ideation Center). (2017). Embracing sharing: Managing the disruption of the sharing economy in the GCC, Report. Abu Dhabi: (Ideation Center).

ويستفيد المستهلكون في الدول العربية – خاصة دول مجلس التعاون الخليجي– من نماذج الاقتصاد التشاركي في خمس قطاعات رئيسية: الإقامة والنقل والخدمات المنزلية والخدمات التجارية والمالية. ومن المتوقع أن يصل حجم سوق الاقتصاد التشاركي خاصة في منطقة الخليج العربي إلى ما لا يقل عن 250 مليار دولار بنهاية عام 2025 نتيجة ارتفاع عدد الشركات العاملة بهذه السوق، كما يتضح من الشكل رقم (2). ففي عام2016، شهد الاقتصاد التشاركي نمواً في قطاعاته المختلفة في دول مجلس التعاون الخليجي بوجه عام، حيث أنفق المستهلكون الخليجيون نحو 10.7 مليار دولار على ما تقدمه هذه النماذج من منتجات مختلفة في خمس قطاعات (السكن والإقامة 1.29 مليار دولار والنقل 2.97 مليار دولار وخدمات مالية 2.28 مليار دولار وخدمات الأعمال 2.16 مليار دولار وأخيراً خدمات منزلية 2 مليار دولار)، نتج عنه أرباح تقدر بنحو 1.7 مليار دولار لهذه النماذج. ولقد كان الترتيب التنازلي لهذه الدول من حيث نسبة الانفاق على نماذج الاقتصاد التشاركي كما يلي: الإمارات والسعودية وقطر وسلطنة عمان والكويت والبحرين، حيث كانت نسبهم 5.57%، 3.96%، 0.93%، 0.18%، 0.03%، 0.03% على التوالي. وكان معدل الاستخدام لنماذج اقتصاد المشاركة بالإمارات أعلى معدل في جميع القطاعات

باستثناء قطاع النقل حيث كان على قدم المساواة مع قطر والمملكة العربية السعودية[11]. ويرجع تفوق الامارات بسبب تقدمها التكنولوجي ووجود عدد كبير من الأجانب أكثر إلماماً بتطبيقات الاقتصاد التشاركي، وهو ما أدي لانتشاره بها. (Strategy& Middle East (Ideation Center, 2017)

3.3 حجم الاقتصاد التشاركي محلياً:

عموماً، تشير بعض التقديرات إلى أن الاقتصاد التشاركي في مصر ينمو بنسبة تتراوح بين (15–20%) سنويًا[12]. فقد تم تطوير ما يقرب من 500 منصة لأنشطة اقتصادية تشاركية منذ عام 2015 وعلى مدار خمس سنوات، حيث يرتبط 50% منها بالنقل, 39% بخدمات الترفيه السياحي, 11% بالإقامة والسكن. (عمار، 2020)

ويمكن تكوين تصور عن حجم أنشطة الاقتصاد التشاركي في مصر عبر استعراض بعض المؤشرات لهذه الأنشطة، وذلك كما يلي:

1.3.3. النقل التشاركي

يمثل مجال النقل التشاركي أحد أبرز نماذج الاقتصاد التشاركي بمصر، حيث تعد مصر من أكبر الأسواق في أفريقيا والشرق الأوسط بهذا المجال. ولقد ظهرت عدة شركات لخدمات النقل التشاركي بمصر منها شركة أوبر (Uber) وشركة كريم (Careem)[13] وشركة اندرايف (inDrive) وشركة فوو للشحن وشركة زاجل الدولية للشحن الدولي وشركة حالاً وشركة ديدي وشركة سوفيل للنقل الجماعي وغيرها. وتُعد شركتي أوبر وكريم الأكثر انتشارًا في المدن الكبرى مثل القاهرة والإسكندرية والمناطق السياحية، حيث يعمل بشركة أوبر وحدها أكثر من 30 ألف سائق بمصر. (محمد، 2024)

مع انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتزايد عدد المصريين المسجلين في منصات مثل Upwork وFiverr، حيث يبلغ عدد العاملين (Freelancers) في مصر نحو1.790 مليون شخص، وهم يعملون في مختلف المجالات مثل البرمجة، التصميم الجرافيكي، الكتابة والترجمة، والرسم، التسويق والاعلان، الاستشارات والمساعدة الفنية. وتحتل مصر المرتبة الثانية عربيًا في نمو العمل الحر، حيث يُقدر حجم إيرادات العاملين في هذا القطاع بعشرات الملايين من الدولارات سنويًا. (https://eces.org.eg/en,*2025*)

3.3.3. الإقامة التشاركية

تشهد المدن السياحية مثل القاهرة والإسكندرية والأقصر والغردقة وشرم الشيخ نشاطًا ملحوظًا في تأجير الوحدات السكنية عبر المنصات الرقمية للإقامة مثل Airbnb. ويوجد آلاف العقارات المدرجة على هذه المنصات، خاصة في المواسم السياحية. (Ammar *et al.*, 2020)

3.3. 4 الخدمات

هناك عديد من شركات الخدمات بالاقتصاد التشاركي مثل شركة (OLX) لبيع الأغراض الشخصية، (أمانز) للخدمات المنزلية، (أكاديمية) للتعليم، كذلك هناك منصات تشاركية خاصة بتقدم خدمات الإرشاد السياحي وتنظيم الرحلات السياحية مثل منصةTours By Locals ومنصة Vayable وغيرها. وحالياً، تضم منصةTours By Locals نحو 41 مرشد سياحي محلي يعملون في هذه المنصة لتنظيم رحلات سياحية فريدة ومميزة من نوعها في عدة مدن سياحية مصرية. (خطاب وقنديل، 2022)

ويتضح مما سبق، أنه خلال العشر سنوات الأخيرة، برز الاقتصاد التشاركي في مصر بقطاعات مثل النقل والإقامة والخدمات والعمل الحر(Freelancer) . وتؤثر خدمات النقل والإقامة والارشاد السياحي بصفة خاصة على القطاع السياحي المصري من جوانب مختلفة والذي بدوره الأخير يحتل أهمية كبيرة بالاقتصاد المصري. ولا يزال الاقتصاد التشاركي في مصر حالياً في مرحلة نمو، إلا أنه من المتوقع زيادة نموه في المستقبل خاصة في الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بقطاع السياحة. بالإضافة لتزايد توجه الحكومة نحو تبني استراتيجيات التحول الرقمي ودمج القطاع غير الرسمي والتي تعد أنشطة الاقتصاد التشاركي جزءاً منها.

4. دور الاقتصاد التشاركي في تنمية الاقتصاد المصري وتحدياته وآليات تعزيزه

4. 1. دور الاقتصاد التشاركي في التنمية بمصر

يمكن أن تساهم نماذج الاقتصاد التشاركي في تنمية الاقتصاد المصري بعدة جوانب، كما يلي:

1.1.4. محاربة البطالة

خلال العقود القليلة الماضية، توافد الشباب في الدول النامية مثل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا– ومنها مصر– على الجامعات، لكن لم تكن هناك زيادة متناسبة في الطلب على مهاراتهم، مما أدي لتعرض خريجي الجامعات للبطالة بسبب عجز الأنظمة الاقتصادية في هذه الدول عن توظيف أكثر أفراد القوى العاملة تعليماً. وتؤدي البطالة لزيادة عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، حيث أشارت بيانات نهاية عام 2024, إلى أن:

- إجمالي المتعطلين في الفئة العمرية (30–64 سنة) تتصدر المتعطلين عن العمل بنسبة بلغت 35.4%، تليها نسبة المتعطلين بالفئة العمرية (20–24 سنة) التي بلغت 33.3%, ثم نسبتهم بالفئة العمرية (25–29 سنة) التي بلغت 20.9%.
- نسبة حملة المؤهلات الجامعية بلغت 44.9%، تليها حملة المؤهلات المتوسطة وفوق المتوسطة بنسبة بلغت 39.2%، ثم نسبة المتعطلين من التعليم أقل من المتوسط وما دونه بنسبة بلغت 15.9%.

(*https://www.capmas.gov.eg , 2025*)

ويدل ذلك، على أنه تتركز نسبة البطالة في مصر بالشباب وخاصة من حملة المؤهلات الجامعية التي تستحوذ على أعلى نسبة بطالة. وبالتالي، وفقاً لخصائص الاقتصاد التشاركي وما يتطلبه من الإلمام بالتكنولوجيا الحديثة عموماً، يمكن أن يخفض نسبة البطالة خاصة لحملة المؤهلات الجامعية. كما أنه يمكن للنقل التشاركي خصوصاً الحد من البطالة باعتبارها أبرز نماذج الاقتصاد التشاركي انتشارًا في مصر.

4 .1. 2 الحد من تلوث البيئة

يشير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء إلى ارتفاع القيم المطلقة لاستخدام الموارد الطبيعية والمواد الأولية والطاقة والانبعاثات السلبية للنشاط الاقتصادي في مصر. بالإضافة إلى ذلك، تتطلب الزيادة السكانية المستمرة زيادة الإنتاج، مما يعني زيادة النشاط الاقتصادي لتلبية ذلك وما يصاحبه من انبعاثات ضارة بالبيئة.

(الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، 2017)

كذلك يشير مشروع الكربون العالمي إلى أن إجمالي انبعاثات الغازات الدفيئة بمصر بالفترة (1990–2019)، زادت بنسبة 163% إجمالاً و47% للفرد. وزاد مكافئ ثاني أكسيد الكربون من 248 مليون طن عام 2005 إلى 325 مليون طن عام 2015. وبلغت مساهمة مصر في الانبعاثات العالمية نحو 0.6% عام 2020. وتمثل الكفاءة البيئية عنصراً أساسياً لإحداث تغيرات جوهرية بطرق الانتاج. لذا، هناك ارتباطًا وثيقًا بين النمو الاقتصادي والانبعاثات في مصر، حيث يساعد تخفيض الانبعاثات الضارة علي زيادة المرونة الاقتصادية والقدرة التنافسية للاقتصاد المصري كنتيجة لتحسين الكفاءة البيئية بضبط العلاقة بين الآثار الاقتصادية والبيئية للأنشطة الانتاجية، ومن ثم والتوجه نحو تنمية مستدامة. (The World Bank (WB), 2022)

وبالتالي، يمكن أن تؤدي نماذج الاقتصاد التشاركي التي تعمل على تخصيص الموارد بكفاءة بقطاعات الغذاء والنقل والإقامة، الحد من تأثيرها الضار على البيئة. ويؤدي النقل التشاركي دوراً حيوياً في تقليل التأثير البيئي الضار وتقليل آثار الكربون الإجمالية بمصر بعدة جوانب. من جانب، تسعي شركات مثل أوبر لتوفير رحلات صديقة للبيئة عبر الإسراع بالتحول إلى طاقة نظيفة وموفرة باستخدام سيارات كهربائية بالكامل بحلول عام 2040، مع إجراء 100% من الرحلات في وسائل النقل العام بدون أي انبعاثات ضارّة. ومن جانب أخر، كحل لأزمة ازدحام المرور المستعصية التي لم تصبح سمة القاهرة فقط بل امتدت لأنحاء مصر المختلفة نظراً للزيادة السكانية المستمرة، حيث تخفض نماذج النقل التشاركي من عدد السيارات المستخدمة على الطريق. لذا، تساعد نماذج الاقتصاد التشاركي الأفراد والشركات على تقليل آثار الكربون الإجمالية والحد من تلوث البيئية. كما أنها تتوافق مع أهداف التنمية المستدامة. (محمد، 2024)

وفي هذا السياق، تزايد الوعي المصري بالتحديات البيئية المرتبطة بالنشاط الاقتصادي –خاصة التغيرات المناخية– التي تؤثر سلباً على التنمية، يدفع نحو زيادة الاعتماد على نماذج الاقتصاد التشاركي للحد من تلوث البيئة وتحسين جودتها من خلال خفض استخدام الموارد الطبيعية والأولية والطاقة والانبعاثات البيئية.

3.1.4. تخفيض حجم الاستهلاك الإجمالي

علي الرغم من أن الاستهلاك يلعب دوراً أساسياً في تحريك الدورة الاقتصادية، حيث يمثل المحفز الأول للاستثمار وخلق فرص العمل، إلا أنه تكمن المشكلة في زيادة معدلات الاستهلاك غير الرشيدة على حساب الاستثمار، مما يمثل ظاهرة سلبية تتصف بها دول العالم الثالث. ومؤخراً، اتسم المجتمع المصري بزيادة الاستهلاك وتغير نمط سلوكه الاستهلاكي نتيجة زيادة تعداد السكان المضطردة وتزايد الميل لتقليد نمط الاستهلاك العالمي. ويمثل الاستهلاك في مصر الجزء الأكبر من الناتج المحلى الإجمالي، خاصة الاستهلاك العائلي الذي يؤثر على الوضع الاقتصادي في الدولة، حيث تزايد باستمرار مؤخراً. فقد بلغ نحو 12176.08 مليار جنيه عام 2024 بنسبة زيادة بلغت نحو 52% مقارنة بعام 2023، وذلك كما يتضح من الجدول التالي:

جدول 6: حجم الاستهلاك العائلي في مصر خلال الفترة (2019-2024)

السنة	2019	2020	2021	2202	2023	2024
حجم الاستهلاك العائلي (مليار جنيه)	4471	4972.7	5528	6249.3	8018.7	12176.08
معدل الزيادة (%)		11.2	11.2	13	28.3	51.8

إعداد الباحث، استناداً لموقع وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية:
https://mped.gov.eg/GrossDomestic

وقد تزايد الإنفاق على بعض عناصر الاستهلاك مثل: النقل والمواصلات، الاتصالات، الأثاث والأجهزة المنزلية، المسكن، الصحة. وبالتالي، يؤثر حجم الاستهلاك على حجم الادخار عكسياً، حيث انخفض حجم الادخار محدثاً فجوة في الموارد المحلية. ففي مصر لا يزال حجم الادخار المحلى المستهدف من قبل الدولة منخفض أو عند المقارنة بالدول الأخرى[15]. (عبد الحميد، 2021)

ولذلك، يمثل هدف تخفيض مساهمة حجم الاستهلاك في الناتج المحلي الإجمالي لصالح الادخار ومن ثم الاستثمار من الأهداف الرئيسة لتحقيق نمو مستدام. ويمكن للاقتصاد التشاركي أن يساهم في تخفيض حجم الاستهلاك الإجمالي بمصر، حيث يركز الاقتصاد التشاركي على إعادة الاستخدام والكفاءة، تعظيم استخدام الموارد المتاحة، مما يجعله قادر علي خفض إجمالي الموارد المطلوبة، تقليل الهدر وتخفيض الطلب على المنتجات الجديدة .

4.1.4. دعم قطاع السياحة المصري

تقدم نماذج الاقتصاد التشاركي عديد من الخدمات المرتبطة بقطاع السياحة مثل النقل والاقامة والارشاد السياحي وغيرها من الخدمات الأخرى. ويرغب السياح في الحصول على قيمة أفضل مقابل السعر، يبحثون عن منتجات سياحية مستدامة، سهولة الإجراءات. ويجد السياح الراحة في الاعتماد على الهواتف الذكية والإنترنت لتلبية احتياجاتهم، حيث يمكنهم تصفح الخدمات وإكمال المعاملات بسهولة. لذلك، ينافس الاقتصاد التشاركي قطاع السياحة التقليدي في توفيره ذلك بسبب زيادة رغبة السياح باستخدام تطبيقات الاقتصاد التشاركي للخدمات السياحية.

وبالتالي، هناك اتجاه اقتصادي متنامي لهذه النماذج بقطاع السياحة المصري، حيث فقد قطاع الأعمال السياحي التقليدي جزءاً من السوق لصالح قطاع الأعمال التشاركي. إذن، يتبين تأثير الاقتصاد التشاركي الإيجابي المتوقع على نمو الحركة السياحية الوافدة لمصر نتيجة لمواكبته للتطور المطلوب بالخدمات السياحية عالمياً، مما يعني أن هذه النماذج تساعد على دعم وتطوير الأنشطة السياحية وخدماتها بمصر.

5.1.4 يحقق المرونة الاقتصادية

يمكن للاقتصاد التشاركي أن يخلق مزيد من المرونة الاقتصادية لمستخدميه وتخفيف الاعباء الاقتصادية علي الدولة، حيث يتسم بتنوع قطاعاته واستمراريته بالنمو، مما يصب في مصلحة الاقتصاد ككل. ففي ظل الاقتصاد التشاركي، يستطيع الأفراد تحقيق الدخل من أصولهم ومهاراتهم غير المستغلة بالقدر الكافي، مما يعزز المرونة الاقتصادية من خلال خلق مصادر دخل جديدة للأفراد وتعزيز ريادة الأعمال. وتعتبر مرونة الاقتصاد التشاركي ذات قيمة خاصة في أوقات عدم اليقين الاقتصادي.فعلى سبيل المثال، خلال جائحة (كوفيد-19)، تحول عديد من الأشخاص إلى العمل المستقل كمصدر مهم للدخل, مما ساعد على التكيف والتخفيف من آثار مثل هذه الأزمات وآثارها الانكماشية، مما يشير إلى أن الاقتصاد التشاركي يمكن أن يكون جزءًا لا يتجزأ من خطط مواجهة الأزمات وتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين في المستقبل. إذن، يقدم الاقتصاد التشاركي مزايا واسعة للأفراد، بخلاف دورها المجتمعي المتوقع في التنمية.

2.4. تحديات الاقتصاد التشاركي في مصر

للوقوف على أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد التشاركي في مصر، سيتم تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات للاقتصاد التشاركي في مصر[16]، مما يساعد على معرفة إمكانية إسهامه في تنمية الاقتصاد المصري، وذلك على النحو التالي:

جدول 7: تحليل نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات(SWOT) للاقتصاد التشاركي بمصر

نقاط القوة	نقاط الضعف
- يوفر عديد من فرص العمل للجنسين مما يخفض من نسب البطالة والفقر - مرونة الاقتصاد التشاركي والقدرة على الاستمرارية وقت الأزمات - استمرارية النمو السوقي وتنوع قطاعاته - إمكانية الوصول إلى المنتجات والخدمات خارج نطاق الملكية الفردية (اللاملكية) - تنوع أنظمة إدارة نماذج الاقتصاد التشاركي كالأنظمة الربحية وغير الربحية والمقايضة والأنظمة التعاونية - تسهيل مشاركة قطاعات الاقتصاد المختلفة بفعالية في إطار نماذج الاقتصاد التشاركي	- التحول نحو الاحتكار - تهديد الصناعات التقليدية - الانتهاكات القانونية للبائعين - مراقبة تقييم جودة المنتجات - حقوق ومزايا العمل

- يساعد في الاستفادة من الموارد المتاحة بشكل أفضل - يتصـــف بمواكبته للتطور في تقديم منتجاته والتواصـــل بســـهولة من خلال منصات رقمية مبتكرة. - يعمل على توفير الوقت والجهد التكاليف - يساعد على تخفيض الأسعار بالسوق نظراً لمنافسته المشروعات التقليدية.	
الفرص	التهديدات
- انتشار تكنولوجيا المعلومات ووسائل التواصل الاجتماعي. - انخفاض تكلفة الهواتف المحمولة. - زيادة النمو السكاني وزيادة العدد بالمدن - انتشار الثقافة التشاركية بين الناس بالحضر والريف على نطاق أوسع. - تغير سلوك المستهلك - تبني الحكومة المصرية مبادرات التحول الرقمي - تطوير القوى العاملة وتحسين مستوى التعليم - زيادة أعداد السياحة الوافدة لمصر	- غياب نسبي للتنظيم والرقابة الحكومية - انخفـاض جودة خـدمـة الإنترنـت عن المستوي المطلوب - يقدم المنافسـون منتجات مماثلة بسـعر أقل - مخاوف تتعلق بالثقة والسلامة

إعداد الباحث

إن نقاط القوة والضعف بالاقتصاد التشاركي غالبًا ما تكون نابعة من خصائصه (داخلية)، يتمثل أبرزها في:

1.2.4. أبرز نقاط قوة الاقتصاد التشاركي في مصر

تبرز نقاط قوة الاقتصاد التشاركي في توفيره فرص العمل للجنسين، استمراريته في النمو وتنوع قطاعاته، توفيره للوقت والجهد التكاليف، مواكبته للتطور، تخفيضه لأسعار المنتجات بالسوق نتيجة منافسته للمشروعات التقليدية، مما يعود بالنفع على قطاع عريض من المواطنين. كل ذلك يعزز من قدرته التنافسية ومزاياه النسبية ويفتح أمامه أفقًا واسعًا للمستقبل.

2.2.4. أبرز نقاط ضعف الاقتصاد التشاركي في مصر

- التحول نحو الاحتكار: هناك مخاوف حول مستقبل المنافسة في ظل اتجاه نماذج الاقتصاد التشاركي نحو توسيع حصتها من السوق. فقد شهدت السوق المصرية اندماجًا بين شركتي أوبر وكريم عل سبيل المثال، مما يثير المخاوف حول ما قد يحدث من ممارسات احتكارية في المستقبل لمثل هذه الشركات.
- تهديد الصناعات التقليدية: تسعي عديد من النماذج التشاركية (النقل والإقامة) لتحل محل الأنشطة التقليدية (قطاعي الفندقة والنقل التقليديين)، مما يجعل الأخيرة تعاني من خسائر محتملة أمام وجود بديل أقل ثمنًا وأكثر مرونة وسهولة. وعلي الرغم من ذلك، يجب الإشارة إلى أنه الاقتصاد التشاركي لم يكن لينجح إلا نتيجة لوجود بعض الخلل في القطاعات التقليدية التي تحاول النماذج التشاركية الإحلال محلها.

- مراقبة تقييم جودة المنتجات: يعد ضمان جودة المنتجات عبر شبكة واسعة من مقدمي الخدمات الأفراد أمرًا معقدًا. ويمكن أن تؤدي الاختلافات في معايير تقييم المنتجات إلى تضرر المستخدم والإضرار بسمعة النظام الأساسي في حالة عدم مصداقية عملية التقييم، مما يتطلب من المنصات تنفيذ مراقبة وتقييم قوية لضمان الجودة.
- الانتهاكات القانونية للبائعين: هناك بعض المشاكل القانونية للنماذج التشاركية بسبب التوسع السريع لمنصات الاقتصاد التشاركي وتجاوزها الأطر القانونية القائمة، عدم وجود رقابة صارمة من قبل الحكومة، مما تسبب في زيادة الانتهاكات القانونية للبائعين مثل (خرق اللوائح الحكومية، عدم دفع الرسوم، عدم الحرص على استخراج التصاريح القانونية).
- حقوق ومزايا العمل: يثير تصنيف العمال في الاقتصاد التشاركي مخاوف بشأن الأجور العادلة والمزايا والأمن الوظيفي، حيث تستمر المناقشات حول الحماية القانونية وحقوق العمل العمال وإمكانية حصولهم على مزايا شبيهة بالموظفين.

كما أنه هناك عديد من الفرص والتهديدات أمام الاقتصاد التشاركي غالبًا ما تكون غير مرتبطة بخصائصه (خارجية)، يتمثل أبرزها في:

3.2.4. أبرز الفرص أمام الاقتصاد التشاركي في مصر

- انتشار التكنولوجيا: تشير الآفاق إلى أن تعزيز دور التكنولوجيا في معظم القطاعات الاقتصادية لمواكبة التطور خاصة مع تبني الحكومة لمبادرات التحول الرقمي، مما يسهم في توسيع فرص انتشار نماذج الاقتصاد التشاركي بقطاعات اقتصادية متنوعة.
- تطوير القوى العاملة وتحسين مستوى التعليم: يمثل ذلك استثمار في الموارد البشرية، مما يساعد على توفير بيئة أعمال ملائمة وتحقيق التنمية المستدامة.
- تغيير سلوك المستهلك: يعطي المستهلكون بين الأجيال الشابة الأولوية للراحة والتجارب، ويختارون الموارد المشتركة لمزيد من المرونة والقيمة، مما يدفع لنمو الطلب على نماذج الاقتصاد التشاركي محلياً عبر قطاعات متعددة كما حدث عالمياً وعربياً.
- نمو السياحة: يمكن أن تساهم زيادة أعداد السياحة الوافدة لمصر بشكل كبير في نمو نماذج الاقتصاد التشاركي خاصة الإقامة والنقل والارشاد السياحي.

4.2.4. أبرز التهديدات أمام الاقتصاد التشاركي في مصر

هناك بعض التهديدات التي يواجهها الاقتصاد التشاركي في مصر، والتي بدورها تمثل تحديات أمام الاقتصاد التشاركي في الاقتصاد المصري، ومنها:

- غياب نسبي للتنظيم والرقابة الحكومية: لم يتم اتخاذ الإجراءات التنظيمية لمواكبة ذلك الاتجاه الاقتصادي المتنامي بشكل كافي حتى الآن من جانب الجهات الرسمية في مصر. لذا، يعاني الاقتصاد التشاركي من عدم اليقين التنظيمي، حيث تواجه مؤسساته صعوبات من الناحية القانونية المنظمة للعمل، كما أنه هناك ضعف أو انعدام للرقابة الحكومية على هذه المؤسسات.
- انخفاض جودة خدمة الإنترنت عن المستوي المطلوب: يتسبب سوء جودة خدمة الإنترنت وأنظمة الدفع في مصر في ضعف السرعة وهدر للوقت والجهد والتكاليف. ويعوق ذلك تطوير الاقتصاد التشاركي، مما يستدعي العمل علي زيادة كفاءة البنية التحتية الرقمية.
- مخاوف تتعلق بالثقة والسلامة: يعد إنشاء بيئة آمنة ومأمونة للمشترين أمرًا بالغ الأهمية ولكنه يمثل تحديًا. يمكن لقضايا مثل (انتهاك الخصوصية ومخاطر السلامة الشخصية، التعرض للنصب والاحتيال، التمييز العنصري، تلف الممتلكات) أن تؤدي إلى تآكل الثقة، مما قد يمنع المستخدمين من اعتماد منصات المشاركة، مما يجعل بروتوكولات السلامة وتحقق المستخدم منها أمرًا ضروريًا.

ومما سبق، يتضح من التحليل الرباعي (SWOT) للاقتصاد التشاركي في مصر، أنه هناك تفوقاً لنقاط القوة على نقاط الضعف في البيئة الداخلية، كما أنه هناك تفوقاً للفرص على التهديدات في البيئة الخارجية، مما يعني زيادة الجوانب الايجابية مقارنة بالجوانب السلبية في البيئتين الداخلية والخارجية للاقتصاد التشاركي في مصر على التوالي. ويستلزم ذلك من متخذي القرار الأخذ بالسياسات والاجراءات التي تزيد من كفاءته وتطوره استناداً لنقاط قوته والفرص المتاحة أمامه ومعالجة نقاط ضعفه والتعامل مع التهديدات التي تواجهه، مما يؤدي لتعظيم دور الاقتصاد التشاركي بالمساهمة مع الاقتصاد التقليدي في تنمية الاقتصاد المصري. وبالتالي، يصبح الهدف العام لاستراتيجية الاقتصاد التشاركي في مصر على المدي الطويل تحقيق التنمية المستدامة، حيث يتصف الاقتصاد التشاركي بقدرته على التكيف مع بعض التحديات hالتي تواجه المجتمع المصري، على النحو التالي:

- يتصف الاقتصاد التشاركي بقدرته على الحد من الآثار السلبية للبطالة والفقر والتلوث وتزايد حجم الاستهلاك والأزمات مثل (كورونا).
- يعد العمل بمجالات الاقتصاد التشاركي فرصة لا بأس بها للمصريين، لخلقه فرص عمل جديدة أو توفيره لدخل إضافي لبعض الأفراد العاملين لتحسين مستوى معيشتهم.

- تتمتع مصر ببيئة أعمال مواتية بشكل كبير نسبياً لنماذج الاقتصاد التشاركي، خاصة مع توجه الحكومة المصرية نحو تبني مبادرات التحول الرقمي مثل مبادرة "مصر الرقمية" وريادة الأعمال ودعم المهارات والابتكار لتحقيق التنمية عموماً وتنمية القطاع الخاص خصوصاً – والتي تعد الأعمال التشاركية جزءاً منه– مما يساهم في تعزيز التنمية الاقتصادية في مصر.
- ينعش الأسوق الداخلية، حيث يساعد الاقتصاد التشاركي على تخفيض أسعار المنتجات أمام المستهلكين نظراً لمنافسته للقطاعات التقليدية، خاصة في ظل ارتفاع معدلات التضخم بمصر مؤخراً.
- يمكن أن يساهم الاقتصاد التشاركي في تنمية مصر مستقبلاً، بسبب انتشار الثقافة التشاركية بين المصريين، زيادة النمو السكاني خاصة بالمدن، انتشار التكنولوجيا والانخفاض النسبي في تكلفة الهواتف المحمولة.

وفي الختام، رغم مواطن ضعف الاقتصاد التشاركي والتهديدات التي يواجهها، إلا أنه يمكنه أن يساهم في تنمية الاقتصاد المصري خلال الأعوام القادمة بسبب مواطن قوة الاقتصاد التشاركي والفرص التي يتمتع بها، مما يمنحه القدرة على تحقيق النجاح والحفاظ عليه. فقد نما خلال العقد الماضي وما زال ينمو بوتيرة سريعة في ظل مواكبته للتطورات الاقتصادية والعولمة عالمياً وعربياً ومحلياً. بالإضافة إلى أن الأوضاع الاقتصادية الراهنة بمصر تشجع على انتشار نماذج الاقتصاد التشاركي، خاصة مع ارتفاع معدلات التضخم واتجاه البنك المركزي للسياسات النقدية المتشددة، مما يدفع نحو إقامة مشروعات مرتبطة بالاقتصاد التشاركي ذات رؤوس أموال ومخاطر منخفضة.

3.4. تعزيز الاقتصاد التشاركي في مصر

عند النظر إلى مستقبل الاقتصاد التشاركي في إطار رؤية مصر 2030، يمكن اعتباره شكل تنموي جديد يساعد الاقتصاد المصري علي جني فوائد كبيرة والتعامل مع بعض المشكلات الاجتماعية والاقتصادية. ويتحقق ذلك بتفعيل الجهات الرسمية المسئولة بمصر لنماذج الاقتصاد التشاركي بعدة قطاعات خلال الأعوام القادمة والاستفادة من ايجابياته والحد من سلبياته عبر(Strategy& Middle East (Ideation Center) 2017) :

- توفير نموذج حوكمة واضح: ينبغي على كل وزارة مراقبة نماذج الاقتصاد التشاركي التي تخص مجالها ومعالجة تأثيراتها عليها عبر إنشاء لجان للإشراف على أنشطة الاقتصاد التشاركي في كل قطاع. كذلك يجب إقامة لجنة مشتركة بين القطاعات المختلفة تتولى مهمة التنسيق فيما بينها، للاستفادة من الخصائص الإيجابية للاقتصاد التشاركي.
- القضاء على البيروقراطية: ضرورة اهتمام الحكومة بتذليل العقبات والتحديات وإزالة التعقيدات البيروقراطية.
- تقديم حوافز استثمارية: اهتمام الحكومة بتقديم حوافز استثمارية وتسهيلات لذلك النمط من المشروعات لتشجيعها على النمو.

- مواءمة الأنظمة واللوائح: ضرورة وضع أنظمة ولوائح واضحة لحماية المستهلكين والقائمين على نماذج أعمال الاقتصاد التشاركي عبر تحديد متطلبات دخول السوق والمسؤولية القانونية.
- إعادة هيكلة سياسات العمل: ينبغي تحديد وتعزيز هياكل العمل الجديدة المتمثلة في تسهيل إجراءات العمل التي تخص العمل بدوام جزئي لتمكين الجميع من المشاركة في الاقتصاد التشاركي.
- تطوير النظم الضريبية: يجب على مصلحة الضرائب تطبيق بعض الأنظمة الضريبية الجديدة لدمج جميع الجهات الفاعلة في الاقتصاد التشاركي (الشركات المحلية والأجنبية العاملة في السوق المحلي).
- التوطين: جعل النماذج العاملة بسوق الاقتصاد التشاركي أكثر محلية يعد أمراً أساسياً لنمو هذه السوق في مصر، مما يساعد على إيجاد حلول محلية لمشاكل الاقتصاد المصري من خلال اتباع نهج يعطي الأولوية للمصريين. على سبيل المثال، يمكن تصميم هذه النماذج المحلية بما يخدم قطاع السياحة المصري وتلبية طلبات السائحين سواء كانوا محليين أو دوليين.

وفي الختام، لن يعتمد مستقبل تنمية الاقتصاد المصري على الاقتصاد التشاركي فقط، ولكن مما لا شك فيه أنه سيلعب دورًا حيوياً في تشكيله نظراً لمواكبته للتطور التكنولوجي، كما أنه تقدم نماذج الاقتصاد التشاركي حلولًا واعدة لبعض المشكلات المؤثرة على الاستقرار الاقتصادي والأكثر إلحاحًا في عصرنا مثل البطالة وتلوث البيئة.

5. نتائج وتوصيات البحث

لقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، لعل من أهمها ما يلي:

1.5. نتائج البحث

لقد سلط هذا البحث الضوء على ماهية الاقتصاد التشاركي ودوره في عملية التنمية، انتشار نماذج الاقتصاد التشاركي عالمياً وعربياً ومحلياً، إمكانية مساهمة الاقتصاد التشاركي في تنمية الاقتصاد المصري، التحديات التي تواجهه في مصر عبر معرفة نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات التي تؤثر عليه وآليات تعزيز مساهمته في عملية التنمية بمصر. وفي ضوء العرض والتحليل السابق، توصل البحث للنتائج التالية:

- إن النماذج الاقتصادية الجديدة (المنصات الرقمية)، تستجيب لاحتياجات السوق الحديثة.
- إن النماذج الاقتصادية الجديدة تعتبر مكملاً ومنافساً للنماذج الاقتصادية التقليدية.
- إن الاقتصاد التشاركي كنموذج اقتصادي جديد يعتبر أكثر كفاءة من النماذج الاقتصادية التقليدية في كثير من الأحيان.
- علي الرغم من أن ظهور الاقتصاد التشاركي عقب الأزمة المالية العالمية عام 2008، إلا إنه انتشر كنتيجة لتغيرات تكنولوجية واقتصادية واجتماعية وبيئية.

- إن مفهوم الاقتصاد التشاركي يعتمد على التبادل والمشاركة والتعاون بين الأفراد في السلع أو الخدمات أو الموارد أو الوقت أو المعرفة، مع أو بدون النقود، عبر منصات مخصصة.
- إن الاقتصاد التشاركي يعكس واقع رقمنة معظم مجالات الحياة خاصة في جانبي الإنتاج والاستهلاك.
- إن الاقتصاد التشاركي يعبر عن خدمات الوساطة المتاحة على الإنترنت للربط بين جانبي العرض والطلب على المنتجات المختلفة (السلع أو الخدمات أو التمويل).
- هناك علاقة قوية بين الاقتصاد التشاركي وتطور التقنيات الجديدة للمعلومات والاتصالات (الإنترنت).
- علي الرغم من أن الاقتصاد التشاركي يواجه عدة تحديات، إلا أنه مستمر في النمو كنموذج اقتصادي جديد.
- يمكن النظر للاقتصاد التشاركي على أنه نموذج اقتصادي اجتماعي مستدام مكمل للنظم الاقتصادية التقليدية.
- ساعد الاقتصاد التشاركي في فتح آفاقا جديدة في أسواق العمل والتوظيف.
- إن الاقتصاد التشاركي رسخ فكرة الانتقال من أولوية الحيازة أو الملكية إلى أولوية الاستخدام أو المشاركة.
- إن الاقتصاد التشاركي يمثل ظاهرة منتشرة بين الناس على كل الأصعدة محليا وإقليميا وعالمياً.
- إن جوهر الاقتصاد التشاركي يتمثل في تعزيز استخدام الموارد المتاحة وغير المستخدمة.
- إن الاقتصاد التشاركي يلعب دورًا ملموساً في التنمية عبر مساعدته في التغلب على عديد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية.
- إن خلق فرص العمل المرنة وتحسين الدخول المتاحة للأفراد من أهم مميزات الاقتصاد التشاركي.
- إن المشاكل الحالية المتعلقة بتنظيم الاقتصاد التشاركي والرقابة عليه من أهم عيوبه.
- يشكل الاقتصاد التشاركي تهديداً وفرصة في نفس الوقت عند مقارنته بنماذج العمل التقليدية.
- إن الاقتصاد التشاركي يؤدي إلى قدر أكبر من الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- يؤدي التنافس بين الاقتصادين التشاركي والتقليدي لخلق حافز لدى القطاعات التقليدية في سعيها نحو مواكبة التطور.
- إن الاتجاهات المستقبلية تشير إلي زيادة الطلب على نماذج الاقتصاد التشاركي عالمياً وإقليمياً ومحلياً.
- تبين من التحليل الرباعي(SWOT) ، أنه هناك تفوقاً للجوانب الإيجابية (نقاط القوة والفرص) مقارنة بالجوانب السلبية (نقاط الضعف والتهديدات) للاقتصاد التشاركي بمصر في البيئتين الداخلية والخارجية على التوالي.
- إن الاقتصاد التشاركي يتصف بقدرته على الحد من الآثار السلبية للبطالة والفقر والتلوث وتزايد حجم الاستهلاك والأزمات الاقتصادية.

2.5. توصيات البحث

ووفقاً للنتائج السابقة، ولضرورة تعزيز مساهمة الاقتصاد التشاركي في ظل نموه بوتيرة سريعة ومواكبته للتطور التكنولوجي في تنمية الاقتصاد المصري، عبر دعم ايجابياته ومواجهة سلبياته، هناك بعض التوصيات التي يقدمها هذا البحث، على النحو التالي:

- ضرورة تحرك صانعي القرار لتعزيز الاقتصاد التشاركي والاستفادة منه في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- العمل على تقنين أوضاع الاقتصاد التشاركي كجزء من سوق العمل والتوظيف.
- ضرورة مناقشة السياسات والتشريعات وتطويرها كاستجابة لنمو نماذج الاقتصاد التشاركي عن طريق النقاش العام والحكومي.
- ضرورة زيادة كفاءة البنية التحتية الرقمية من خلال زيادة المنافسة عبر السماح بدخول شركات جديدة لقطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية.
- يجب تشكيل هيئة رسمية (تجارية) للاقتصاد التشاركي في مصر لتوفير حماية أفضل للمؤسسات وللمستهلكين.
- محاولة الدعوة لأن يصبح الاقتصاد التشاركي محوريًا في الاقتصاد المصري، حيث يعد امتداد لمبادرات التحول الرقمي وريادة الأعمال.
- ضرورة زيادة التوعية بأهمية نماذج الاقتصاد التشاركي لما لها من مزايا وتدارك عيوبها.
- الحث على تطوير وتحسين جوانب الاقتصاد الرقمي المختلفة لدعم تطبيق الاقتصاد التشاركي بشكل فعال.
- إصلاح البيئات الاقتصادية والتشريعية والبنيوية لدمج نماذج الاقتصاد التشاركي بالاقتصاد المصري.
- صياغة بعض السياسات والآليات الخاصة بسوق العمل، بهدف التوسع في دعم نماذج الاقتصاد التشاركي.
- الحد من التحديات التي يواجهها المستثمرين في مجالات الاقتصاد التشاركي عبر تقديم مجموعة من التسهيلات، بما يحقق مصالح الأفراد والمجتمع ككل.
- ضرورة توسع مصر في دعم نماذج الاقتصاد التشاركي لتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد وأهداف التنمية المستدامة.

التوصيات الخاصة بالبحوث المستقبلية

لقد أثار البحث الحالي عدداً من النقاط التي يوصي الباحث بدراستها في المستقبل، وهذه بعض العناوين المقترحة:

- الانعكاسات المستقبلية لنماذج الاقتصاد التشاركي على سوق العمل في مصر.
- أثر الاقتصاد التشاركي على ريادة الأعمال في مصر.
- أهم التجارب الدولية الداعمة لنماذج الاقتصاد التشاركي.
- سبل دعم لاقتصاد المصري في إطار لاقتصاد التشاركي.
- التنافسية بين نماذج الاقتصاد التشاركي والنماذج الاقتصادية التقليدية.
- أثر النظم الاقتصادية وطبيعتها على الاقتصاد التشاركي.
- أثر الاقتصاد التشاركي على درجات المنافسة والاحتكار بالأسواق المختلفة.
- تحديات الاقتصاد التشاركي في مصر.

الهوامش

[1] يمثل النظام الاقتصادي الإطار العام من القواعد والمعايير التي تحدد كيفية التعامل بين الاحتياجات البشرية والموارد الطبيعية والإمكانات التقنية والمعرفية داخل المجتمع من خلال خلق مزيج من العلاقات الاقتصادية والقانونية والاجتماعية التي تحكم وتسير المجتمع.

[2] ظهرت نماذج اقتصادية جديدة مثل الاقتصاد الدائري، الاقتصاد التشاركي، الاقتصاد الأخضر، الاقتصاد الأزرق وغيرها.

[3] تقع خمسة من أكثر عشر مدن ملوثة في العالم بالشرق الأوسط، وتعتبر القاهرة واحدة من أكثرها تلوثاً، حيث يتجاوز تلوث الهواء بها عشرين مرة المستوى الذي تقبل به منظمة الصحة العالمية (WHO) World Health Organization.

[4] بدأت الأزمة المالية العالمية عام 2008/2007 بأزمة الرهن العقاري بالولايات المتحدة الأمريكية، ثم طالت القطاعات الاقتصادية الأخرى، مهددة بانهيار الاقتصاد الأمريكي ومن بعده الاقتصاد العالمي.

[5] تعد ظاهرة المشاركة من الممارسات الاجتماعية ذات البعد الاقتصادي منذ مرحلة المقايضة، وتنتشر في المجتمع المصري خاصة في الريف. وقد أدت التكنولوجيا الحديثة للتواصل بتحول هذه الظاهرة من ممارسة اجتماعية ذات بعد اقتصادي إلى ممارسة اقتصادية ذات بعد اجتماعي (الاقتصاد التشاركي). وقد تم استخدام مصطلح الاقتصاد التشاركي بمعناه الموضح بالبحث الحالي لأول مرة في عام 2008 من قبل البروفيسور ليستر لورانس ليسيج (Lester Lawrence Lessig)، أستاذ في كلية الحقوق بجامعة هارفارد في الولايات المتحدة الأمريكية.

[6] يشير الاقتصاد الرقمي إلى سلسلة من الأنشطة الاقتصادية مع استخدام المعرفة والمعلومات الرقمية كعوامل رئيسية للإنتاج وكقوة دافعة هامة لتحسين فعالية وتحسين الهيكل الاقتصادي.

[7] ريادة الأعمال هي عملية تصميم وتأسيس وإدارة وبدء أعمال ومشاريع تجارية جديدة (الأعمال الحرة) بهدف تحقيق الربح رغم أي مخاطر، فهي عملية تعتمد على عنصر الابتكار والريادة والإبداع والتطوير، مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المرتبطة بها كما تهدف لاعتماد الأفراد على أنفسهم دون الارتباط بحكومات أو شركات.

[8] لقد انتشر نمط الاقتصاد التشاركي في الصين عام, 2014 وتم إدراج تنميته بشكل رسمي في الخطة الاستراتيجية الصينية في أكتوبر 2015, مما يوضح أهمية أثره في التنمية.

[9] من أشهر أمثلة الاقتصاد التشاركي: شركة (Uber) أوبر، التي تقدم خدمات الرحلات المشتركة، وشركة Airbnb، التي تركز على استئجار المنازل عبر الإنترنت. ولقد استحوذ كلاً منهما نصيب كبير من سوق منافسيهم التقليديين في مجال السفر والضيافة.

[10] وفقًا للمجلس العالمي للسفر والسياحة، يساهم قطاع السفر والسياحة بحوالي 283مليار دولار في الاقتصادات العربية ويوظف قوى عاملة تبلغ 11 مليون عامل (مما يجعله متساويًا تقريبًا مع القطاع المصرفي والصناعات الكيماوية والقطاع الزراعي والسيارات). وهذا يعني أنه هناك مؤشرات واضحة تدل على أن قطاع السفر والسياحة سيلعب دوراً قوياً في تحفيز النمو الاقتصادي وزيادة فرص العمل في العالم العربي خلال العقد المقبل.

[11] تعد شركة كريم (Careem) من أشهر الأمثلة لاقتصاد المشاركة عربياً في مجال النقل، حيث تأسست الشركة في عام .2012وبدأت كخدمة إقليمية خاصة لركوب السيارات في دبي. وهي متواجدة الآن في 47 مدينة عبر الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا.

[12] حاليًا، لا تتوفر إحصائيات رسمية دقيقة تحدد حجم الاقتصاد التشاركي في مصر بشكل كامل، نظرًا لحداثة هذا القطاع وطابعه غير الرسمي.

[13] استحوذت شركة أوبر بشكل رسمي على شركة كريم مقابل 3.1 مليار دولار أمريكي. وأصبحت حالياً شركة كريم تابعة ومملوكة بالكامل لشركة أوبر، ولكنها ستحافظ على اسمها التجاري.

[14] العمل الحر هو جزء من الاقتصاد التشاركي، ويشير إلى العمل الذي يتم تنفيذه من قبل الأفراد بشكل مستقل، دون أن يكونوا موظفين في شركة أو مؤسسة معينة. وبشكل عام، يمثل (Freelancer) شخص يعمل بشكل مستقل على مشاريع مختلفة قصيرة أو طويلة الأجل، ويتم دفع أجرهم على أساس المشروع أو الساعة.

[15] على سبيل المثال في عام ,2017 وجد أن نسبة الادخار المحلى الإجمالي إلى الناتج بلغت في مصر 11% بينما في دول أخرى مثل ماليزيا 29%، سنغافورة 46%، إندونيسيا 32%، الإكوادور 25%، المغرب 29%، بنجلاديش 35%، البرازيل 15%، الفلبين 44%، تركيا 25%، كوريا الجنوبية 36%. وبالمقارنة ببعض المناطق مثل شرق اسيا والمحيط الهادي 43%، أمريكا اللاتينية والكاريبي 17%، أوروبا 24%، الدول متوسطة الدخل 32%، الدول منخفضة الدخل 31% مما يوضح أن معدل الادخار في مصر لايزال منخفض بالمقارنة بالمناطق والدول الاخرى.

[16] تحليل "نقاط القوة ونقاط الضعف والفرص والتهديدات" ,Strengths, Weaknesses, Opportunities and Threats (SWOT)): يتضمن أربع مكونات، فهناك عوامل داخلية (نقاط القوة والضعف) وأخرى خارجية (الفرص والتهديدات). يساعد على وضع استراتيجية مدروسة، عبر التركيز على نقاط القوة والضعف في البيئة الداخلية والفرص والتهديدات للبيئة الخارجية.

المراجع باللغة العربية

الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا). (2017). *آفاق الاقتصاد الرقمي في المنطقة العربية. بيروت: الأمم المتحدة.*

اتحاد الغرف العربية. (2018). المجالات والفرص المتاحة لتطبيق اقتصاد المشاركة والاقتصاد الدائري في العالم العربي لتحقيق التنمية المستدامة. *اتحاد الغرف العربية: بيروت.*

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.(مارس 2017). ورقة سيسات مختصرة: الكفاءة البيئية في مصر خلال الفترة (2009–2014). القاهرة: *الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.*

حسين، ياسمين أحمد. (ديسمبر 2021). الاقتصاد التشاركي ومظاهر نموه في ظل التطور التكنولوجي. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*. كلية التجارة، جامعة عين شمس، (4)، 169 – 185.

حزة، دعاء سمير محمد. (فبراير 2017). الاقتصاد التشاركي وأثره على السياحة في مصر. *المجلة الدولية للتراث والسياحة والضيافة*. كلية السياحة والفنادق، جامعة الفيوم, 3 (11)، 1–34.

خطاب، محمد جلال؛ قنديل، أحمد حلمي. (يوليو 2022). متطلبات تفعيل دور النقل التشاركي بالقطاع السياحي في مصر في ضوء التجارب الدولية. *مجلة البحوث المالية والتجارية*. كلية التجارة، جامعة بورسعيد، (4) 3, 344–402.

خطاب، محمد جلال؛ قنديل، أحمد حلمي. (اكتوبر 2022). تفعيل دور السياسات الضريبية والتنظيمية في تنمية الاقتصاد التشاركي بالقطاع السياحي المصري في ضوء التجارب الدولية. *مجلة البحوث المالية والتجارية . كلية التجارة، جامعة بورسعيد، 23 (4)* , 145–201.

صندوق النقد العربي. (2023). سلسلة كتيبات تعريفية: دور الاقتصاد التشاركي في ضوء التطور التقني. أبو ظبي: صندوق النقد العربي، (46)، 1–21 .

عبد الحميد، فوزية. (إبريل 2021). قياس مؤشرات السلوك الاستهلاكى في الاقتصاد المصري "دراسة تطبيقية على مجتمع جامعة القاهرة. *مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية*. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة, 22 (2)، 69–94.

العتيبي، نورة بنت عمر. (يناير 2023). العمل في منصات النقل التشاركي: الفرص والتحديات: دراسة وصفية تحليلية من منظور العاملين في تطبيقات النقل والأجرة وتوصيل الطعام. *مجلة الخدمة الاجتماعية*. الجمعية المصرية للأخصائيين الإجتماعيين, 75 (2)، 243–250.

عمار، سلامة. (يوليو 2020). دراسة الاقتصاد التشاركي في مصر كمقصد للسياحة والضيافة. *مجلة اتحاد الجامعات العربية للسياحة والضيافة*. كلية السياحة والفنادق، جامعة قناة السويس, 18 (2)، 96–120.

عقل، يونس حسن؛ حارس، طه محمد. (2020). إطار مقترح لفرض الضريبة على المنصات الرقمية: دراسة تطبيقية على منصات النقل التشاركي. *المجلة العلمية للدراسات المحاسبية*. كلية التجارة، جامعة قناة السويس, 2 (1)، 241-308.

علي، مها محمد زكي.(ديسمبر 2023). " التأمين في ظل الاقتصاد التشاركي وتكنولوجيا نظير– لنظير. مجلة البحوث المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، 3 (4) , 214-238.

فايد، أيمن محمد عبد العاطي. (يناير 2022). أثر الاقتصاد التشاركي في الفنادق المصرية. *مجلة المعهد العالي للدراسات النوعية*. كلية السياحة والفنادق، جامعة قناة السويس, 2 (1)، 303-356.

كامل، كامل مصطفى. (يوليو 2021). سوق النقل التشاركي الجماعي في القاهرة الكبرى: حالة أوبر باص: دراسة في الجغرافيا الاقتصادية باستخدام نظم المعلومات الجغرافية GIS. *مجلة كلية الآداب. كلية الآداب، جامعة الفيوم, 13 (2)، 1-34.*

محمد، هبه الله مصطفى. (2024). دور الاقتصاد التشاركي في الحد من البطالة :دراسة ميدانية على بعض العاملين في تطبيقات النقل التشاركي في محافظة القاهرة. *مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس, 30(2) , 329-387.*

محمد عبد الله قاسم، حماده. (2024). تحليل واقع التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة 2017-2022 . *مجلة البحوث المالية والتجارية. كلية التجارة، جامعة بورسعيد، 25 (1), 136-193.*

References

Ammar, S., Kozmal, H., & Ahmed, T. (2020). Studying of Sharing Economy in Egypt as a Destination for Tourism and Hospitality. *Journal of the Association of Arab Universities for Tourism and Hospitality* (JAAUTH), 18 (2), 96-120. https://doi.org/10.21608/JAAUTH.2020.33103.1037

Botsman, R., & Rogers, R. (2010), What*'s Mine Is Yours: The Rise of Collaborative Consumption,* Harper Collins Business.

Codagnone, C., & Martens, B. (2016). Scoping the sharing economy: Origins, definitions, impact and regulatory issues. *Institute for Prospective Technological Studies Digital Economy Working Paper*. https://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2783662

Freimann, A., Stimac, H., & Rupcic, M. (2020). *Sharing Economy as a Modern Economic Paradigm. Economic and Social Development: Book of Proceedings*, Varazdin Development and Entrepreneurship Agency (VADEA).

Hira, A., & Reilly, K. (June 2017). The emergence of the sharing economy: Implications for development. *Journal of Developing Societies*, 33(2), 1-16. https://doi.org/10.1177/0169796X17710071

Kathan, W., Matzler, K., & Veider, V. (2016). The sharing economy: Your business model's friend or foe? *Business Horizons***,** 59 (6), 663-672. https://doi.org/10.1016/j.bushor.2016.06.006

Köbis, C., Soraperra, N., & Shalvi, S. (2020). The Consequences of Participating in the Sharing Economy: A Transparency-Based Sharing Framework. *Journal of Management*, (47) 1, 317-343. https://doi.org/10.1177/0149206320967740

Kozlenkova, I. V., Lee, J. Y., Xiang, D., & Palmatier, R. W. (October 2021). Sharing economy: International marketing strategies. *Journal of International Business Studies,* Palgrave Macmillan; Academy of International Business, 52(8), 1445-1473.

Mi, Z., & Coffman, D. M. (2019). The sharing economy promotes sustainable societies. *Nature communications,* 10(1), 1-3. https://doi.org/10.1038/s41467-019-09260-4

Pérez-Pérez, C., Benito-Osorio, D., García-Moreno, S. M., & Martínez-Fernández, A. (2021). Is Sharing a Better Alternative for the Planet? The Contribution of Sharing Economy to Sustainable Development Goals. *Sustainability*, 13(4), 18-43. https://doi.org/10.3390/su13041843

Quattrone, G., Kusek, N., & Capra, L. (2022). A global-scale analysis of the sharing economy model – an AirBnB case study. *EPJ Data Sci*. 11(36), 20-43. https://doi.org/10.1140/epjds/s13688-022-00349-3

Selloni, D. (2017). New Forms of Economies: Sharing Economy, Collaborative Consumption, Peer to peer Economy. In Selloni, D. (Eds.), *codesign for Public-interest Services,* (pp. 15-26) Springer, Cham. https://doi.org/10.1007/978-3-319-53243-1_2

Strategy& Middle East (Ideation Center). (2017). Embracing sharing: Managing the disruption of the sharing economy in the GCC, *Report*. Abu Dhabi: (Ideation Center).

Simic, V., & Liem, A. (24-28 July 2023). The Sharing Economy's Success: Advantages, Drawbacks, and Applications. *the International Conference on Engineering Design,* France :Bordeaux https://doi.org/10.1017/pds.2023.350

The World Bank Group (WB**)**. (November 8, 2022). Country climate and development report: Egypt. Washington: (WB). Available at: https://www.worldbank.org/en/country/egypt/publication/egypt-country-and-climate-development-report

Thornton, H.C., & Zhao, Y. (Septembe2024).Sharing economy companies'internationalization: A business ecosystem strategy.*international Business Review,* 34(2025), 1-13 https://doi.org/10.1016/j.ibusrev.2024.102355

ثالثاً: المواقع الاليكترونية

1. الموقع الرسمي لوزارة السياحة المصرية، تم الاطلاع عليه في 2024/10/1:
https://mota.gov.eg/ar

2. الموقع الرسمي للبنك المركزي المصري، تم الاطلاع عليه في 2024/10/10:
http://www.cbe.org.eg

3. الموقع الرسمي للهيئة العامة للاستعلامات، تم الاطلاع عليه في 2024/10/11:
http://www.sis.gov.eg

4. الموقع الرسمي لشركة(selectra) شركة متعددة الجنسيات، تم الاطلاع عليه في 2024/11/16:

5. الموقع الرسمي لشركة Strategy& Middle East العالمية للاستشارات الإدارية، تم الاطلاع عليه في 2024/12/1:
https://www.strategyand.pwc.com/m1/en

6. قاعدة بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، تم الاطلاع عليه في2025/1/17:
http://www.capmas.gov.eg

7. الموقع الرسمي لشركة للمركز المصري للدراسات الاقتصادية، تم الاطلاع عليه في 2025/2/21:
https://eces.org.eg/en

8. الموقع الرسمي لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي بمصر، تم الاطلاع عليه في 2025/3/17:
https://climate.selectra.com/en/environment/sharing-economy

Abstract

This research aims to shed light on the topic of the sharing economy in Egypt during the period (2008-2024), using analytical and inductive approaches. This topic will be addressed with a focus on the nature of the sharing economy, identify its advantages and disadvantages, and its role in the development process. Also, learn about the size of the sharing economy globally, regionally and locally. It also aims to assess the extent of its contribution to the development of the Egyptian economy, as well as mechanisms to enhance this contribution to support its positives and address its negatives, thus supporting the advancement of sustainable development in Egypt in the long term.

In this context, it became clear that the sharing economy emerged as a result of the development of information and communications technology as a new economic model, different from traditional models. The sharing economy has spread as a global phenomenon in many countries, including Egypt, where it has taken over numerous markets in various sectors such as transportation, accommodation, services, and freelancing. Proponents of the sharing economy claim that it has positive aspects that make it suitable for today's needs, making it more sustainable than other traditional economic models, while opponents argue that it brings many negatives. Some estimates indicate that the value of the sharing economy has increased globally from $15 billion in 2013 to approximately $150 billion in 2023. The largest percentage of sharing economy business models, and the largest in size and value, are located in the United States and China. It has also spread to many Arab countries, especially the Gulf Cooperation Council countries (the UAE, Saudi Arabia, Qatar, the Sultanate of Oman, Kuwait and Bahrain). The sharing economy has emerged in Egypt over the past ten years, growing at a rate of (15-20%) annually. Since 2015 and over the course of five years, approximately 500 platforms for collaborative economic activities have been developed, 50% of which relate to transportation, 39% to tourism entertainment services, and 11% to accommodation and housing. It also shows that despite the weaknesses and threats facing the sharing economy in Egypt, it can contribute to the development of the Egyptian economy in several aspects, such as combating unemployment, reducing environmental pollution, reducing overall consumption, achieving economic resilience, and supporting the tourism sector. Therefore, the growth of sharing economy models and their contribution to the development of the Egyptian economy is expected to increase in the future due to the strengths and opportunities of the sharing economy, in addition to the Egyptian government's adoption of digital transformation strategies and the integration of the informal sector. This will provide Egypt with a relatively favorable business environment for these activities, especially those related to the tourism sector.

Key words

Sharing economy؛ sharing economy models؛ economic development؛ sharing economy in Egypt؛ promoting the sharing economy in Egypt.